٢.

الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية

أقلعت الطائرات الأمريكية، وقد خرقتها الثقوب وملأها الجرحى والجثث، عائدة من مطار في إنكلترا..

عاد التشكيل ليحلق فوق مدينة ألمانية تلتهمها النيران، القاذفات فتحت أبواب عنابر القنابل، وأطلقت قوة مغناطيسية خارقة ضغطت النيران، وجمعتها داخل حاويات فولاذية أسطوانية الشكل، ثم حملت الحاويات إلى جوف الطائرات.

حين وصلت القاذفات إلى قاعدتها، أخرجت الأسطوانات الفولاذية من حواملها وشحنت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت المصانع تعمل ليل نهار، لتفكيك الأسطوانات، وفصل محتوياتها الخطرة إلى مكوناتها من المواد المعدنية.

كورث فونغوت، "المسلخ ٥" [١]

أسلحة أمريكا الرئيسية.. هي الجوارب والسجائر، وغيرها من السلع. يريد الأمريكيون إخضاع العالم، لكنهم لا يستطيعون قهر كوريا الصغيرة.

جوزيف ستالين [٢]

الحرب العالمية

يمكن القول إن حدثين كارثيين قد ساعدا على تحويل الولايات المتحدة من قوة مترددة في الهيمنة على الأمريكيتين إلى ما يعرف أحيانا بالقوة العولمية[٣]. الأول،

obeikandl.com

هو إغراق السفينة "لوزيتانيا" بواسطة غواصة ألمانية (من طراز يو ٢٠) في السابع من أيار/ مايو ١٩١٥، على مقربة من الساحل الجنوبي لأيرلندا. مما أدى إلى مقتل حوالي ١٢٠٠ شخص؛ من بينهم ١٢٨ من المسافرين الأمريكيين[٤]. الثاني، كان الهجوم الياباني على بيرل هاربر في السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، حيث أغرقت أو دمرت ثلاثة طرادات، وثلاث مدمرات، وثمان بارجات، وقتل ٢٤٠٣ أمريكيين معظمهم من البحارة. هذان الاعتداءان البحريان هما اللذان أجبرا الأمريكيين على الإجابة عما دعي بأقدم الأسئلة في السياسة الخارجية الأمريكية: هل تتم وقاية الأمن القومي الأمريكي "عبر الدفاع عنه على هذا الطرف من كل من المحيطين [الأطلسي والهادي] أم عبر التدخل الفاعل في الأراضي والدول الواقعة على الطرف الآخر من كل منهما"[٥]. ليس ثمة ضرورة هنا للإشارة إلى أوجه التشابه مع الكارثة الأخيرة التي حدثت في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

في الواقع، استمرت بالطبع فكرة "التدخل الفاعل في الأراضي والدول الواقعة على الطرف الآخر من كل من المحيطين" منذ لحظة نشوء الجمهورية، وكانت متطورة ومؤثرة حتى قبل عام ١٩١٥، ناهيك عن عام ١٩٤١. لمَ يرغب الأمريكيون بالسفر بالباخرة إلى أوروبا وهي في أتون الحرب مع علمهم التام بخطر هجوم الغواصات؟ في حكم المؤكد، لم يكن هؤلاء جميعا من السياح. بالنسبة لبيرل هاربر، هل يمكن العثور على دليل ملموس - يثبت نشاط أمريكا المبكر فيما وراء البحار - أقوى من القاعدة البحرية الموجودة منذ خمسين سنة على بعد ألفي ميل من البر الأمريكي؟ على أية حال، لم تكن حادثة إغراق "لوزيتانيا" هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى دخول الحرب العالمية الأولى - أو حتى لجوء الألمان اليائس في نهاية المطاف إلى حرب الغواصات المفتوحة في شباط / فبراير ١٩١٧ - بل افتضاح محاولة وزارة الخارجية الألمانية الحمقاء إلى حد يلفت النظر لدفع اليابان والمكسيك إلى دخول الحرب إلى جانب القوى المركزية غداة إعلان القرار الأمريكي بدخول

الحرب إلى جانب الحلفاء. الإغراء الذي عرضه الألمان على الرئيس كارانزا هو "تفهم.. لحقيقة أن المكسيك سوف تعيد احتلال الأراضي والمناطق التي خسرتها في تكساس، ونيو مكسيكو، وأريزونا"[٦].

لم تعد القضية بالنسبة للولايات المتحدة خيارا بين العولمة والعزلة، مهما عنى ذلك في الممارسة العملية؛ فالقرار بالتحول إلى قوة عالمية اتخذ قبل وقت طويل من اندلاع الحربين العالميتين. القضية الحقيقية، حسبما لاحظ والتر ليبمان بشكل ذكي في مقالة كتبها في صحيفة "نيويورك وورلد" عام ١٩٢٦ تتعلق ببساطة بمعرفة الذات: "نحن مستمرون في التفكير بأننا سويسرا ضخمة ومسالمة، في حين أننا في الحقيقة قوة عالمية كبرى ومتوسعة.. إمبراطوريتنا موجودة في اللاوعي إلى حد ما"[٧]. ليس هنالك من جديد، مثلما أشارت ملاحظة ليبمان، في الفكرة التي تقول إن الولايات المتحدة "إمبراطورية في مرحلة الإنكار". أما الأمر الغريب فهو أنها ظلت قادرة على الاستمرار في حالة الإنكار هذه حتى بعد مرور حوالي عشرين سنة على الصراع العالمي. ومثلما عبر الاقتصادي الألماني موريتز جوليوس بون بأسلوب يتسم ببعد النظر: "ظلت الولايات المتحدة مهدا لمناهضة فكرة الإمبراطورية الحديثة، وفي الوقت نفسه منشأ لإمبراطورية جبارة"[٨]. وكان قد كتب هذه الكلمات بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

السمة المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة العقود الثلاثة السابقة على عام ١٩٤٧ كانت الإصرار من جانب الرؤساء المتتابعين على أن الولايات المتحدة يمكنها إلى حد ما أن تصبح قوة عظمى دون اتباع أساليب وطرائق أية قوة عظمى سابقة. خطأ ألمانيا في حساباتها زود ولسون بالفرصة المناسبة لذلك، وهي فرصة لم تكن بعيدة الشبه عند تلك التي منحت لحلفاء وليم بث (بث الأصغر، رئيس وزراء بريطانيا ١٧٨٣ - ١٨٠١، ١٨٠٤ - ١٨٠٦) في السنوات الأخيرة من الحروب النابليونية. فبعد أن أنهكت القوى الأوروبية سنوات من المذبحة الدموية، أصبح من

الممكن للقوات الأمريكية تقرير نتيجة الحرب العالمية الأولى، تماما مثلما سدد جيش ولنغتون الضربة القاصمة لبونابرت في عامي ١٨١٤- ١٨١٥[٩]. لكن لم يكن بمقدور ولسون أن يرضى بالثمار التقليدية للنصر: فرض التعويضات، رسم حدود جديدة، بل حتى أنظمة جديدة على المهزومين. لربما أذهلته الاتهامات الموجهة إلى الولايات المتحدة بأنها لم تتدخل إلا "بأمر من الذهب"[١٠] - لضمان الوفاء بالقروض التي قدمتها إلى بريطانيا وفرنسا - ولذلك لم يتلهف ذهنه المجهد إلى هدف أقل من إعادة بناء النظام الدولي برمته. في وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤، اقترح أن تستهدف أية تسوية سلمية "مصلحة الأمم الأوروبية كشعوب وليس كدول تفرض إرادة حكوماتها على الشعوب الأخرى"[١١]. في شهر أيار/ مايو التالي أبلغ أعضاء "عصبة فرض السلام" أن "لكل شعب الحق باختيار السلطة التي سيعيش في ظلها"[١٢]. وأعلن بكل وضوح في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧: "يجب أن يترك لكل شعب حرية تقرير نظامه السياسي"[١٣]، وشرح ما يعنيه ذلك في الممارسة العملية في نقاطه الأربع عشرة الشهيرة (النقاط من ٥ - ٩ تحديدا)[١٤]. ومثلما تصورها ولسون، لن تنحصر مهمة "عصبة الأمم" في ضمان سلامة أراضي الدول الأعضاء فقط، بل ينبغي أن تفكر بإجراء تعديلات مستقبلية على حدود الأراضي والمناطق "طبقا لمبدأ حق تقرير المصير"[١٥]. لربما بدا ذلك ثوريا بالنسبة للأوروبيين؛ أما بالنسبة للأمريكيين فقد كان بدهيا، حيث أصر ولسون، كما تؤكد السطور الافتتاحية من وثيقة إعلان الاستقلال، على أن "هذه مبادئ أمريكية، سياسات أمريكية. لا يمكننا تأييد غيرها. وهي أيضا مبادئ وسياسات الرجال والنساء الذين يتطلعون إلى المستقبل في كل مكان، وكل أمة حديثة، وكل مجتمع متنور. إنها مبادئ البشر ويجب أن تسود"[١٦].

هنالك ثلاث صعوبات واجهت فحوى هذه الخطبة. أولا، كانت مفرطة في نفاقها. في عام ١٩١٦، كتب ولسون مسودة خطاب شملت سطرا تبدى فيه الوعظ

والنفاق بكل وضوح: "لن يكون من مسؤولية الشعب الأمريكي فرض شكل الحكم على الشعوب الأخرى..". لكن وزير خارجيته أضاف عبارة موجزة على الهامش: "هاييتي، سنت دومينغو، نيكاراغوا، بنما"[١٧]. المشكلة الثانية، التي كان سيتجنبها لو امتلك معرفة أفضل بالجغرافيا الاثنية لوسط أوروبا، هي أن تطبيق مبدأ حق تقرير المصير سوف يؤدي إلى توسع كبير للرايخ الألماني، وتلك نتيجة من المستبعد أن تلائم القوى التي حاربت ألمانيا طيلة ثلاث سنوات دون المساعدة الأمريكية العسكرية (قبل دخول أمريكا الحرب). لكن الشرخ الخطير في خطة ولسون تجسد في استحالة تمريرها في مجلس الشيوخ المفعم بالشكوك. فهناك هوة واسعة تفصل بين التوكيد الجريء الجلي لاقتراح روزفلت ونتيجته اللزومية: تفويض الولايات المتحدة بفعل ما تريد في أمريكا اللاتينية، وبين الالتزامات "الهوائية" التي يطالب بها ميثاق عصبة الأمم، وتلزم الولايات المتحدة "باحترام سيادة وسلامة أراضي واستقلال كافة الدول الأعضاء في العصبة والحفاظ عليها ضد أي اعتداء خارجي". وحين اقترح هنري كوبوت لودج أن تكون المصادقة على معاهدة السلام مشروطة ببعض "التحفظات" - وهي تحفظات كان البريطانيون والفرنسيون على استعداد لقبولها - رفض ولسون التراجع عن موقفه. وأصدر تعليماته للأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ للتصويت ضد مثل هذه النسخة المعدلة من المعاهدة، وقد علق آماله على الانتخابات الرئاسية التي منعته "الجلطة القلبية" من خوضها فيما بعد.

أراد الأوروبيون من الأمريكان أن يلزموا أنفسهم بالنظام العالمي الجديد الذي تشكل بعد الحرب. في حين فضل هؤلاء الاحتفاظ بحرية الحركة والفعل. في العشرينات، بدا هذا الانقسام الذي يتعذر تخطيه على درجة من الوضوح بحيث يجعل من الضروري طرح سؤال آخر: لمَ أصبح من الممكن مغالبته (الانقسام) بعد عام ١٩٤٥؟ ما الذي تغير خلال الفترة الفاصلة بين ولسون وترومان؟ تظهر أمامنا

إجابتان اثنتان في هذا السياق. الأولى واضحة لا لبس فيها: في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم تكن الولايات المتحدة متشائمة كثيرا من التهديد الذي مثله النظام البلشفي بعد أن رسخ أركانه في روسيا بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. ومع أن الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا، قد أرسلت قوات لدعم "البيض" في الحرب الأهلية التي اندلعت بعد الثورة، إلا أن جهودها افتقدت الحماس - وهذا أمر مفاجئ في الحالة الأمريكية، نظرا لأن القسم الأعظم من الجيش الضخم الذي حشد لمحاربة الألمان وصل إلى أوروبا متأخرا ولم يشارك في القتال. لم تشعر الولايات المتحدة بالإرهاق والنهك كحال الأوروبيين. وقللت من خطر الوحش الذي ولد في موسكو. في شباط/ فبراير ١٩١٩، أرسل الكولونيل إدوارد م. هاوس مستشار الرئيس ولسون، وليام بوليت إلى روسيا، بذريعة تقديم تقرير حول "الأوضاع السياسية والاقتصادية هناك"، لكن مهمته الحقيقية تمثلت في التفاوض سرا حول شروط السلام مع حكومة لينين. رأى بوليت (الشاب الثري المرفه الذي يعتنق الاشتراكية) ما أراد رؤيته؛ وبعد الرحلة المترفة التي دامت ثلاثة أسابيع، استنتج هو والوفد الصحفي المرافق أنهم اخترقوا حجب المستقبل وأن النظام "سوف ينجح!". صحيح أن الاقتصاد يمر بظروف بالغة الصعوبة، لكن تلك مجرد فترة عابرة، مثل "الإرهاب الأحمر" الذي انتهى أمره الآن (كما ذكر بوليت بكل ثقة). لم يكن ولسون بحاجة لمزيد من الحث والإقناع. فقد توصل - حتى قبل أن يغادر بوليت إلى موسكو - إلى نتيجة مفادها أن "الجنود الأمريكيين لا يفعلون شيئا مفيدا في روسيا"[١٨]. أما مواقف الأمريكيين في الأربعينات فكانت مختلفة كثيرا.

اتصل التغيير الثاني بالاقتصاد لأمريكي. فالقوة المحفزة التي استحثت النمو في الولايات المتحدة نتيجة الحرب العالمية الأولى كانت أقل تأثيرا من تلك التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية. وكما يظهر "الشكل ١"، كان للحرب العالمية الثانية تأثير أقوى من كافة النواحي. فقد هيمن على السنوات التي سبقت الحرب

أقسى وأطول ركود اقتصادي في تاريخ أمريكا، بعد أن ضاعفت الحرب الناتج القومي الإجمالي وأدت نهايتها إلى انكماش حاد. وبالتغاير مع ذلك، خضع الأداء الاقتصادي قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى إلى قدر أقل بكثير من التقلب والتذبذب وعدم الاستقرار. إذ اعتبر الانكماش الذي حدث بين عامي ١٩٠٧- ١٩٠٩ ضئيلا جدا بالمقارنة مع ذلك الذي أصاب البلاد في الثلاثينات. بينما كان لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى تأثير هامشي في المحصلة النهائية، وبالرغم من الانكماش الحاد الذي حدث بين عامي ١٩٢١ - ١٩٢٢، إلا أن الانكماش الذي خيم على الاقتصاد بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٨ كان أشد حدة في الحقيقة. ومما كان له دلالة مهمة في هذا السياق أن الانتعاش في الحالة الثانية يعود في جزء كبير منه إلى عملية إعادة التسلح، التي لم تلعب دورا رئيسيا في الازدهار الذي حدث في العشرينات.

الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية

تكرر إنكار الإمبراطورية مرة بعد أخرى وتبدى بكل جلاء في الأربعينات. وحتى قبل دخول الولايات المتحدة الحرب، استحث هنري لوس، صاحب مجلتي "تايم" و"لايف"، الأمريكان على "السعي لإظهار صورة لأمريكا تقدمها كقوة عالمية، وهي صورة حقيقية وصادقة.. أمريكا كمركز دينامي لمجالات متسعة دوما من المبادرات والمشاريع، أمريكا كمركز تدريبي للعاملين المهرة من أجل صالح البشرية، أمريكا 'السامري الشهم'*، أمريكا المؤمنة من جديد بأن الرب يبارك لك حين تعطي ولا تأخذ شيئا بالمقابل، أمريكا كـ'محطة توليد' لمثل الحرية والعدالة - ومن هذه العناصر والعوامل يمكن حتما صياغة رؤية للقرن

* نسبة لعابر السبيل في حكاية العهد الجديد الذي كان الشخص الوحيد المبادر لمساعدة رجل يتعرض للضرب والسرقة (المترجم).

العشرين.. أول قرن أمريكي عظيم"[١٩]. لا يمكن للتناقض بين هذه الوصايا الطنانة الرنانة وردود الأفعال المذعورة المروعة التي ظهرت حين هاجمت اليابان بيرل هاربر، أن يكون أشد وضوحا واكتمالا[٢٠]. وحسب تعبير أحد المراسلين الصحفيين: "لن ينسى أمريكي ما عاش يوم الأحد ذاك. فقد اخترق الخبر عمق الوعي القومي، ليحطم الأوهام التي ظلت تلقى العناية والرعاية طيلة أجيال عديدة. ومع الصدمة الأولى أتى الهلع، ليستهدف بضربته أعمق مشاعر الفخر والاعتزاز، ويحطم أسطورة مناعة بلادنا واستحالة انكشافها أمام الخطر والتهديد، وبدا أن الضربة الموجهة لأسطورة قوتنا التي لا تقهر، قد تركتنا عراة لا حول لنا ولا قوة"[٢١]. في "الواشنطن بوست" كتب ليبمان عن الأمريكيين باعتبارهم "شعبا أفاق من غفوته". لكن حتى بعد أن نهض المارد ورد الصاع صاعين، وتعاظمت ثقته بمساهمته في نصر الحلفاء بعد معركة ميدواي، إلا أنه ظل محجما عن الاعتراف بالطبيعة التي يتعذر إلغاؤها والتي تدفعه للتورط في مشكلات العالم.

الشكل ١

إجمالي الناتج القومي الأمريكي بالأسعار الثابتة

١٩٠٠ - ١٩٢٢

١٩٣٠ - ١٩٥٢

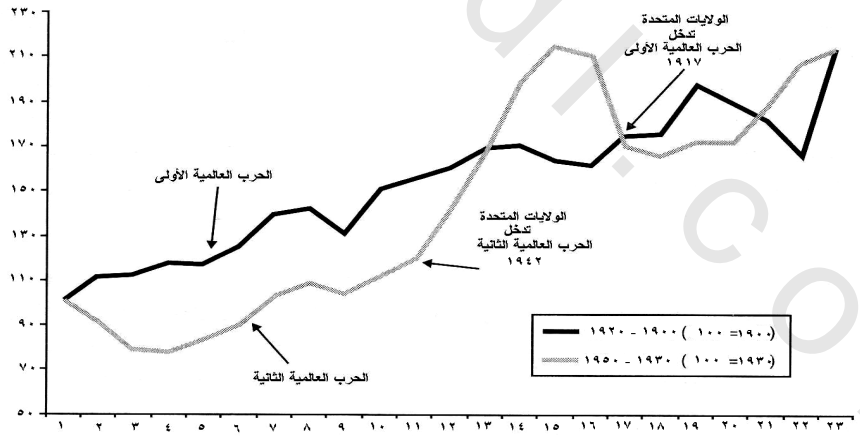

Source: B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas,* pp. 761–74.

ستكون مناهضة فرانكلين روزفلت للإمبراطورية مهمة في دلالتها على نحو

خاص، ولا يعود ذلك إلى مجرد دوره الرائد بين مهندسي النظام العالمي الجديد بعد الحرب. قال لابنه عام ١٩٤٣: "النظام الكولونيالي يعني الحرب. فحين تقوم الدول العظمى مثلا باستغلال موارد الهند وبورما وجاوا؛ وتنهب ثروات كل هذه البلاد دون أن تقدم لها شيئا بالمقابل - كالتعليم، والمستوى اللائق من المعيشة، والحد الأدنى من متطلبات الصحة العامة - فهي تراكم وتفاقم تلك المشكلات التي تؤدي إلى الحرب". وحين زار - لفترة وجيزة - غامبيا وهو في طريقه إلى مؤتمر الدار البيضاء، أذهلته "حفرة الجحيم" - "أشد ما رأيت في حياتي بشاعة وترويعا". بدا الاستعمار لناظريه مرادفا "للقذارة. وللمرض. ولارتفاع معدل الوفيات"[٢٢]. على أساس هذه الافتراضات، صور الرئيس عالم ما بعد الحرب باعتباره "عالم ما بعد الاستعمار أيضا". وأعلن قائلا: "ما إن نكسب الحرب، فسأبذل قصارى جهدي للتأكد من أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقف القبول بأية خطة من شأنها أن تشجع مطامح فرنسا الاستعمارية، أو تساعد أو تدعم الإمبراطورية البريطانية في مطامحها الاستعمارية"[٢٣]. وبرأي روزفلت، فإن المادة الثالثة من ميثاق الأطلسي الموقع في آب/ أغسطس ١٩٤١، التي تؤكد على "حقوق كافة الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي ستعيش في كنفه"، تنطبق على الشعوب الخاضعة للحكم البريطاني مثلما تنطبق على تلك المناطق التي تعرضت لغزو الجيوش الألمانية واليابانية، فقد قال لحليفه تشرشل: "هنالك أربعمائة سنة من غريزة الاستيلاء [على أراضي الغير] تجري في عروقكم، ولا تفهمون كيف لا ترغب أية دولة بالاستيلاء على الأراضي في أي مكان إذا استطاعت إلى ذلك سبيلا". ثم اشتكى من أن "البريطانيين على استعداد للاستيلاء على أية أرض في أي مكان من العالم، حتى وإن كانت مجرد صخرة أو لسان رملي داخل في البحر"[٢٤].

اعتاد تشرشل النظر إلى مناهضة روزفلت للإمبراطورية بوصفها ميراثا تعود أصوله في أمريكا إلى حرب الاستقلال. وكما كتب في "مفصل المصير": "كان عقل الرئيس مرتبطا بحرب الاستقلال الأمريكية، وفكر بمشكلة الهند ضمن

سياق المستعمرات الثلاث عشرة التي حاربت جورج الثالث.. "[٢٥]. لكن ذلك لم يكن أمرا خاصا به وحده؛ فمعظم الأمريكيين يشاركون الرئيس رأيه. إذ كشف استفتاء للرأي أجري عام ١٩٤٢، أن ستة من كل عشرة أمريكيين يعتبرون بريطانيا قوة استعمارية قمعية[٢٦]. وأعلنت مجلة "تايم" بشكل سافر في تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها: "نحن متأكدون من شيء واحد لا نحارب من أجله، ألا وهو الحفاظ على تماسك الإمبراطورية البريطانية"[٢٧].

لكن حتى مع تعهد الأمريكيين بمحاربة الإمبراطوريات الحليفة والمعادية على حد سواء، فإن إمبراطوريتهم كانت تتنامى وتتعاظم بسرعة، رغم عدم إقرارهم بذلك. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، وضعت هيئة الأركان المشتركة قائمة مشتريات طويلة بالقواعد التي يجب استثمارها أو وضعها تحت السلطة الدولية في حقبة ما بعد الحرب. في منطقة الأطلسي، سوف تمتد خطوط الدفاع الجديدة عبر أيسلندا، وجزر الآزور، ومداديرا، والساحل الغربي لأفريقيا وجزيرة أسنسيون؛ أما في منطقة المحيط الهادي فستمتد من ألاسكا عبر أتو، وبارامشير، وجزر بونين (أوغاساوارا)، والفليبين، وبريطانيا الجديدة، وجزر سليمان، وفيجي، وساموا، وتاهيتي، دون نسيان كليبرتون وغالاباغوس. طلب روزفلت - شخصيا من هيئة الأركان المشتركة أن تضم أرخبيل ماركيزيز وأرخبيل تواموتو إلى نطاق نفوذ الولايات المتحدة[٢٨]. في مناطق مثل ميكرونيزيا، تحولت "الوصاية" في حقبة ما بعد الحرب لتعني السيطرة الأمريكية الكاملة[٢٩]. أما وزير البحرية، فرانك نوكس، فقد أبلغ الكونغرس بأن كافة الجزر التي احتلتها اليابان خلال الحرب قد أصبحت - برأيه - "أراض يابانية، ونظرا لأننا استولينا عليها فهي لنا"[٣٠]. بالنسبة للمراقبين البريطانيين، فإن الطبيعة الاستعمارية/الإمبراطورية للتخطيط الأمريكي في فترة ما بعد الحرب واضحة لا يمكن أن تخطئها العين. واكتشف ألان واط (من البعثة الأسترالية في واشنطن) في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٤٤، "علامات في هذا

البلد تدل على تطور موقف إمبراطوري شديد القسوة ولا يعرف الرحمة"[٣١]. بينما استطاع المؤرخ ارنولد توينبي، مدرس ومعلم ومرشد جيل كامل من موظفي الإدارة الاستعمارية البريطانية، تمييز "المرحلة الأولى من تشكل الإمبراطورية الأمريكية العالمية"[٣٢]. وبتعبير هارولد لاسكي، فإن أمريكا ستهيمن قريبا "على العالم مثل مارد جبار؛ ولم تتمتع لا روما في ذروة قوتها ولا بريطانيا العظمى في حقبة تفوقها الاقتصادي، بمثل هذا النفوذ المباشر والعميق والشامل"[٣٣]. في هذه الأثناء، ضغط روزفلت بشدة وحماس على تشرشل لا ليتخلى عن غامبيا فقط، وهي إحدى الممتلكات البريطانية القليلة التي زارها الرئيس، بل عن الهند وهونغ كونغ أيضا.

خلافا للعديد من المنتقدين اللاحقين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، لم يجد توينبي صعوبة كبيرة في التصالح مع الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية. وكما لاحظ، فإن "سطوتها ستكون أقل بطشا بكثير من روسيا أو ألمانيا أو اليابان، واعتقد أن هذه هي البدائل. فإذا ظهرت إمبراطورية أمريكية بدلا منها، فيكون الحظ قد أسعفنا"[٣٤]، ونظرا لحتمية انحطاط إمبراطوريتهم المفلسة كما بدا واضحا، اعتبر البريطانيون نقل مركز القوة العالمية إلى الولايات المتحدة بمثابة أفضل نتيجة ممكنة للحرب. ففي حالتين اثنتين كان الأمريكيون على مستوى توقعات البريطانيين: اليابان والمنطقة الغربية من ألمانيا المحتلة. وفي الحقيقة، تجسد الدولتان أنجح نموذجين للحكم الإمبراطوري الأمريكي على مر التاريخ. وليس من المفاجئ أنهما شكلتا السابقتين اللتين استشهد بهما الرئيس بوش مرارا وتكرارا في حججه المؤيدة لسياسة بناء الدولة في العراق خلال السنة الماضية. فقد أعلن للشعب الأمريكي في خطاب متلفز في السابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣: "في أعقاب الحرب العالمية الثانية، استنهضنا الدولتين المهزومتين ألمانيا واليابان، ووقفنا إلى جانب كل منهما وهي تقيم حكومتها التمثيلية - النيابية. قضينا سنوات طويلة وأنفقنا موارد كثيرة من أجل هذه القضية. وقد أتى هذا الجهد أكله أضعافا

مضاعفة خلال الأجيال الثلاثة من الصداقة والسلام"[٣٥]. لكن واقع احتلال ألمانيا الغربية واليابان لم يكن كما يحب الأمريكيون تذكره اليوم. وفي الحقيقة، لم يكن أحد متأكدا - حتى عام ١٩٤٧ - من أن الولايات المتحدة ستخصص مثل هذا الوقت والمال لـ"الدولتين المارقتين" (سابقا). وفي ظروف أخرى، كان نمط التدخل الأمريكي (بكل ما يتصف به عادة من تناقض وتردد، كما تبدى في الفليبين ومنطقتي الكاريبي وأمريكا الوسطى) سيتكرر حتما.

حين هبطت طائرة الجنرال دوغلاس ماك ارثر في مطار اتسوغي قرب طوكيو في الثلاثين من آب / أغسطس ١٩٤٥، تبدى في المشهد فعلا عنصرا يشير إلى أن الحدث عبارة عن نسخة مكررة عن واقعة جرت في الماضي. فقد كان ارثر، والد ماك ارثر، هو القائد العام الأمريكي في الفليبين في ذروة القتال المحتدم منذ أوائل عام ١٩٠٠ وحتى منتصف عام ١٩٠١. وفي عام ١٩١٤، كان دوغلاس ماك ارثر، واحدا من الضباط الصغار الذين أرسلوا لاحتلال فيراكروز*. كما كان يشغل منصب قائد القوات الأمريكية في الفليبين حين هاجم اليابانيون الجزر عام ١٩٤١ (وكاد أن يقع في أسرهم). وليس من الغريب أن تحمل مقاربته لاحتلال اليابان طابع الجيل المبكر من بناة الإمبراطورية الأمريكية.

وباعتباره القائد الأعلى للقوى الحليفة، كان ماك ارثر كلي القدرة. يتذكر فيما بعد قائلا: "لم أتمتع فقط بالسلطة التنفيذية العادية، كتلك التي يحظى بها رئيسنا في هذا البلد، بل بالسلطة التشريعية أيضا. وأمكنني بحكم السلطة الممنوحة لي أن أصدر الأوامر والتوجيهات"[٣٦]. ومن مركز قيادته في مبنى داي -

* مدينة مكسيكية على ساحل خليج المكسيك. (المترجم)

ايتشي في قلب طوكيو، شرع ماك ارثر وهيئة أركانه، التي بلغ عدد أفرادها في البداية ألفا وخمسمائة، ثم تضاعف العدد ثلاث مرات في بحر ثلاث سنين، بتحقيق "ثورة" من الأعلى، لفرض "الحضارة" الأمريكية على شعب اعتبر معظم أفراده من عرق دوني[٣٧].

كمنت المشكلة في تناقض وتعارض أهداف السياسة الأمريكية منذ البداية. فمن ناحية، كان من المفترض أن "تشفى" النخب اليابانية - عبر توليفة علاجية جمعت محاكمات مجرمي الحرب وحملات التطهير - من أساليبها العسكرتارية وطرائقها اللاديمقراطية. ومن ناحية أخرى، لم يكن بمقدور ماك ارثر أن يحكم اليابان دون مساعدة البيروقراطية اليابانية الموجودة آنذاك. كما توجب "إعادة تعليم وتثقيف" اليابانيين ودقرطة نظامهم السياسي. لكن ذلك لن يتحقق إلا عبر "ملك" استبدادي مطلق الصلاحية مجسد في شخص ماك آرثر. وكان من الضروري حرمان اقتصاد اليابان من القدرة على شن الحرب، وفي الوقت نفسه توجب تحسين مستويات المعيشة لتجنب نفقات وتكاليف الاحتلال الضخمة.

التسويات والحلول الوسط التي ظهرت نجحت في عملها دون شك، بمعنى أن اليابان خرجت من حكم ماك ارثر دولة ديمقراطية، رغم كونها ديمقراطية محكومة بحزب واحد، وتمتعت باقتصاد دينامي رغم اعتماده إلى حد كبير على تدخل الدولة، إضافة إلى شركات شبيهة بـ"كارتيلات" متواطئة مع بعضها بعضا تفوقت في العدد كثيرا على مثيلاتها الموجودة في الولايات المتحدة. لكن هذا النجاح كان في جوانب عديدة منه انتصارا لقانون التبعات والنتائج غير المقصودة. فقد شرع الأمريكيون "باستهداف الفرد الياباني وإعادة قولبة مشاعره وطرائق تفكيره"[٣٨]. لكن ذلك لم يتحقق؛ ومحاولات التنصير، التي تعاطف معها ماك ارثر بالتأكيد، لم تثمر شيئا[٣٩]. ولم يطرأ سوى تحول جزئي في إقناع اليابانيين "بقبول الهزيمة" (حسب عبارة جون دور)؛ والتخلي عن المسعى لامتلاك القدرة العسكرية ضمن

سياق منافسة يستحيل كسبها ضد الولايات المتحدة - كما ثبت - لصالح السعي للحصول على الثروة الاقتصادية كشريك ثانوي لأمريكا.

على السطح، بدت التغييرات مؤثرة. محاكمات مجرمي الحرب أدت إلى إدانة كافة الزعماء اليابانيين خلال الحرب، (باستثناء الإمبراطور نفسه) إضافة إلى حوالي أربعة آلاف من المسؤولين الأدنى مرتبة، تم إعدام تسعمائة شخص منهم. علاوة على ذلك، طرد أكثر من مائتي ألف من المسؤولين الكبار من مناصبهم في القوات المسلحة، والأحزاب السياسية، والشركات الكبرى. أما النظام التعليمي فأخضع لفحص دقيق بهدف جعله لا مركزيا وأكثر تحررا وتسامحا؛ وكذلك الشرطة والأمن العام. كما فرض احترام وإكبار الحريات المدنية والسياسية والدينية؛ وتحررت المرأة ومنحت حق الاقتراع، وأجيزت النقابات العمالية (قانونيا)، وابتدأ العمل بحرية الصحافة بالتدريج[٤٠]. وبالرغم من أن الإمبراطور (بناء على توصية ماك ارثر)[٤١] بقي على العرش تبعا لدستور أيار/ مايو ١٩٤٧، إلا أنه أصبح منذ ذلك الحين مجرد صورة رمزية، بينما منحت السلطة لحكومة مسؤولة أمام هيئة تشريعية من مجلسين. وتبعا للدستور لا يمكن لليابان اللجوء إلى القوة المسلحة إلا في حالة الدفاع عن النفس[٤٢].

لكن لم يفقد سوى واحد بالمائة من كبار الموظفين اليابانيين مناصبهم، ومن خلال موظفي الخدمة المدنية (وظائف الدولة) حكمت أمريكا اليابان[٤٣]. وإلا كيف يمكن للاحتلال الأمريكي أن يؤدي مهمته؟ فأسياد اليابان في حقبة ما بعد الحرب كانوا في حالة من الجهل المطبق بلغة وثقافة أتباعهم ورعاياهم الجدد. الكولونيل تشارلز كيدز، الذي لعب دورا محوريا في صياغة مسودة دستور عام ١٩٤٧، اعترف في وقت لاحق بأنه لم يملك "أية معرفة مهما كانت بتاريخ أو ثقافة أو أساطير اليابان" ويجهل تماما كل شيء عنها..[٤٤]. علاوة على ذلك، حصر الأمريكان أنفسهم - عموما - داخل نطاق "الحي الأمريكي" (أمريكا الصغرى)

في طوكيو. وكما قال أحد كبار مساعدي ماك ارثر: "لم يشاهد ماك ارثر طيلة أكثر من خمس سنين من اليابان - مع بعض الاستثناءات النادرة - سوى الطريق الواصل بين مبنى داي - ايتشي ومقره في السفارة الأمريكية، الذي لا يتجاوز طوله مسافة ميل واحد"[٤٥]. وتبعا لأحد المطلعين على بواطن الأمور "لم يتحدث معه [ماك ارثر] سوى ستة عشر يابانيا أكثر من مرتين"[٤٦]. وتتذكر زوجة كولونيل أمريكي فيما بعد أنها كانت "تسير من طرف [الحي الأمريكي] إلى الطرف الآخر.. دون أن يغيب عنها ولو لحظة وجه لأحد الأمريكيين"[٤٧].

الإنجاز الذي حققه الاحتلال الأمريكي لكل من اليابان وألمانيا الغربية، وجرى التأكيد عليه مرارا هذه الأيام، هو الانتعاش الاقتصادي الاستثنائي الذي تمتع به كل منهما بعد أن استعاد عافيته. لكن ذلك لم يكن - في أي من الحالتين - نتيجة لما قصده المحتلون أصلا. بل على العكس من ذلك، تمثلت الخطة الأولية في "إضعاف" اقتصاد الدولتين وإفقار شعبيهما. إذ كان المزاج السائد لدى العديد من الأمريكيين مع قرب انتهاء الحرب يستهدف العقاب والجزاء لا التجديد والإحياء. واقترح أحد مستشاري لجنة التنسيق التابعة لوزارتي الحربية والبحرية "إبادة كافة اليابانيين - تقريبا - كعرق"[٤٨]. أما تقرير لجنة بولي الأكثر تحفظا (أواخر عام ١٩٤٥) فقد أوصى بتقليص نشاط قطاع بناء السفن في اليابان، وإنتاج الكيماويات والفولاذ، إضافة إلى دفع تعويضات عبر نقل المصانع اليابانية إلى الدول التي احتلتها اليابان خلال الحرب. في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، اقترح الخبير الإحصائي والإداري إدوارد ديمنغ تفكيك الشركات الاحتكارية، وهو اقتراح تبنته هيئة التنسيق، حيث رفعته إلى القائد الأعلى للقوى الحليفة؛ وحتى وقت متأخر يعود إلى أيار/ مايو ١٩٤٧، ظل التقرير محورا للسياسة الاقتصادية حين تبنته لجنة الشرق الأقصى وأصدرته على شكل أمر توجيهي (FEC-230). الفكرة نفسها شكلت القاعدة المؤسسة لقانون محاربة الاحتكار (نيسان/ أبريل ١٩٤٧)، وقانون

اللامركزية (كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٤٧) الذي وضع لحل وتفكيك أكثر من ثلاثمائة شركة[٤٩]. أما أهداف هذه الإجراءات فهي شبكات "زايباتسو" الشهيرة*، التي تركزت في أيديها ملكية الصناعة اليابانية قبل عام ١٩٤٥[٥٠]. لكن بقيت هناك مشكلة عالقة - مشكلة ميزت الاحتلال الأمريكي في كل مكان.

على الصعيد النظري - وفي معظم فترات التاريخ - استولت الإمبراطوريات على أراضي الدول الأخرى من أجل جباية أنواع متعددة من المداخيل والإيرادات، كفرض ضرائب على سكانها أو استخراج مصادرها الطبيعية. أما في الممارسة العملية، فإن الاحتلال الأمريكي قد زاد من العبء على دافعي الضرائب الأمريكيين، على الأقل في البداية. فالجيش الذي احتل اليابان كان ضخما جرارا: أربعمائة ألف رجل في المرحلة الأولى، ورغم أن هذا العدد قد تقلص إلى النصف، إلا أنه لم ينقص عن مائة ألف حتى عام ١٩٥٧[٥١]. استمرت وزارة الخزانة في تغطية رواتب الجنود ونفقات إطعامهم، رغم أن النية كانت تحميل اليابانيين نفقات السكن وإيجار المكاتب، والتدفئة والكهرباء، والنقل والمواصلات، تحت عنوان "نفقات إنهاء الحرب". لكن كان اليابانيون في الفترة التالية على الحرب مباشرة في حالة لا تسمح لهم بتحمل مثل هذا العبء. في حزيران/ يونيو، كان سكان طوكيو التي دمرتها الحرب يعيشون على نظام غذائي لا يتجاوز مائة وخمسين حريرة في اليوم، أي عشر الكمية الضرورية[٥٢]. وفي الميزانيات الأولى التي أعلنتها الحكومة اليابانية، مثلت نفقات وتكاليف الاحتلال ثلث الإنفاق الحكومي الإجمالي[٥٣]. أما المعونات المقدمة إلى اليابان، لدفع ثمن الأغذية والأسمدة المستوردة، فقد بلغت ١٩٤ مليون دولار في الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس ١٩٤٥ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦. وبالرغم من

* تكتل من الشركات اليابانية العملاقة. (المترجم)

كل خطط الأمريكيين لـ "تقليص حجم" الاقتصاد الياباني، إلا أن من مصلحتهم استعادته لنشاطه وعافيته بأقصى سرعة.

لم تكن القصة مختلفة كليا عنها في منطقة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا الغربية، مع فارق مهم وحيد: لقد استمتع ماك ارثر بدوره "كنائب الملك"، أما نظيره في ألمانيا، المهندس الجنرال لوسيوس كلاي، الذي خلف الجنرال ايزنهاور كحاكم عسكري لمنطقة الاحتلال الأمريكي، فقد كان أقل تحمسا بكثير لمنصبه. يتذكر فيما بعد قائلا: "لم يبلغني أحد بماهية سياستنا في ألمانيا. فقد اكتفوا بإرسالي إلى هناك. لم أكن راغبا بالوظيفة. فبرغم كل شيء كنا ما نزال نخوض حربا، وحين تصبح نائب الحاكم العسكري في جيش احتلال متمركز في دولة مهزومة بينما الحرب ما تزال مستعرة في المحيط الهادي، ستبدو الطريق مسدودة أمامك كجندي"[٥٤]. الأمر التوجيهي (JCS 1067) الذي أصدرته هيئة الأركان المشتركة في نيسان/ أبريل ١٩٤٧، اعتبر أن القائد العام الأمريكي في المانيا هو "المشرع الأعلى، ويتمتع بالسلطة التنفيذية والقضائية"، وطالبه بممارسة سلطته بأسلوب "عادل لكن صارم ومتجرد"[٥٥]. تلهف كلاي للتخلص من هذه المسؤولية التي لم يسع إلى حملها. وخطط منذ البداية لتكون الحكومة العسكرية قصيرة الأجل؛ واستهدف تخفيض عدد مساعديه وموظفيه من اثني عشر ألفا إلى ستة آلاف بحلول الأول من شباط/ فبراير ١٩٤٦، واختار الأول من تموز/ يوليو موعدا لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية كليا[٥٦] وعلى شاكلة ايزنهاور، آمن بضرورة "نقل حكم ألمانيا إلى مؤسسة مدنية في أقرب لحظة ممكنة"[٥٧]. لكنه قدم الحجة على أن وزارة الخارجية، لا الجيش الأمريكي، هي التي يجب أن تتنكب مسؤولية إدارة الاحتلال، وذلك في انتظار نقل السلطة (إلى إدارة مدنية).

وبعد صراع "معكوس" على السلطة بين وزارتي الحربية والخارجية، حيث حاولت كل منهما نقل "الدلو" إلى الأخرى، لفق ترومان حلا مبهما تمثل في تفويض الخارجية بصنع القرار السياسي، وتفويض الحربية بالأعمال الإدارية[٥٨]. لكن الوضع ظل على حاله طيلة عام ١٩٤٩، ثم وافقت الخارجية - من حيث المبدأ - على تولي المهمة في نهاية المطاف، لتتردد وتحجم أمام المسائل العملية؛ أخيرا، قرر ترومان في آذار/ مارس ١٩٤٨ إبقاء كلاي في منصبه. كافح كلاي طيلة هذه الفترة للاحتفاظ بالضباط المؤهلين والأكفاء، وهي مهمة لم تكن باليسيرة نظرا لعدم التأكد من المدة التي سيظل فيها الجيش ممسكا بزمام السيطرة[٥٩]. وكما ذكر لاحقا، فقد "كان ذلك عملا صعبا، ولم يكن مسليا.. ولو لم نتمكن من دعوة ضباط الجيش أصلا، وإقناعهم بالبقاء معنا كمدنيين، لما استطعنا إيجاد العناصر والكوادر الكفيلة بإدارة الاحتلال حسبما أعتقد"[٦٠]. الأمريكيون الأكثر خبرة، مثل جورج شوستر وجورج كينان، علقوا على جهل زملائهم بثقافة ألمانيا، وهو جهل لازم على الدوام غطرسة الفاتحين والمحتلين[٦١]. وبالرغم من أن الدراسات والأبحاث التي جرت مؤخرا كانت أقل قسوة وحدة في أحكامها، إلا أن الصورة التي ظهرت، ظلت - مرة أخرى - أبعد ما تكون عن الإشارة إلى احتلال مثالي[٦٢]. إذ لم يحدث أو يطبق أبدا ما تم التخطيط له. وما حدث لم يكن مخططا له. أمريكا لم تكن هنا إمبراطورية نتيجة الدعوة والنداء بل اعتمادا على الارتجال.

المثال النموذج على ذلك تجسده سياسة استئصال شأفة النازيين. فبعد أربع محاولات سابقة لمعالجة هذه المشكلة، صنف الأمر التوجيهي الصادر في السابع من تموز/ يوليو ١٩٤٥، الذي ركز الاهتمام على فكرة "الذنب الذي يرتكب بحكم المنصب"، صنف ١٣٦ فئة من الموظفين الذين يتوجب إقصاؤهم عن مناصبهم؛ وأضيف إليه "قانون كلاي" رقم ٨ (٢٦ أيلول/ سبتمبر)، الذي قضى بعدم إعادة توظيف النازيين السابقين إلا في الوظائف الدنيا والوضيعة. لكن واقع الحال تماثل

في كل من اليابان وألمانيا: التخلص من كبار الموظفين الإداريين الذين عملوا مع النظام البائد يعتبر "وصفه" مناسبة للفوضى والاضطراب. ومنذ شتاء ١٩٤٥ـ ١٩٤٦، أقنعت حالة الفوضى العارمة التي نتجت عن عمليات الاعتقال والعقوبات (بتخفيض مراتب الموظفين)، أقنعت كلاي بالحاجة إلى تغيير السبيل والنهج[٦٣]. وكما قال في آذار/ مارس ١٩٤٦: "لم أتمكن بعدد لا يتجاوز عشرة آلاف شخص من استئصال شأفة النازيين. فالمهمة يجب أن يقوم بها الألمان"[٦٤]. وما عناه ذلك هو اللجوء إلى عدد هائل من الاستبيانات المصممة لكي يقوم الألمان بتصنيف أنفسهم على مقياس دقيق من الشر والإجرام: مرتكبو الانتهاكات الكبرى، والمتوسطة، والعادية، ثم الأتباع، والمتعاطفون، وأخيرا الأنقياء الذين يملكون سجلا ناصع البياض "غسل بالبرسيل" على حد تعبير الألمان الساخر. دعا كلاي فيما بعد عملية استئصال النازيين "خطيئته الكبرى، واعتبره "إجراء يائسا اكتنفه الغموض"، خلق "مصيرا" مشتركا محزنا بين كبار وصغار النازيين[٦٥]. الخطط التي قدمها قرار "هيئة الأركان المشتركة رقم ١٠٦٧"، كانت على القدر نفسه من المطامح التي تفتقد الواقعية والفاعلية، حيث استهدفت إقامة "نظام متناسق للسيطرة على المؤسسة التعليمية الألمانية، وبرنامج إيجابي لإعادة التوجيه.. مصمم كلية لاستئصال النازيين والعقائد العسكرية.. "[٦٦]. في الحقيقة، عادت الحياة الأكاديمية بسرعة إلى نمطها القديم المعتاد. فأساتذة الجامعات الذين اعتنقوا النازية ذات مرة، تحولوا الآن إلى اعتناق "الأطلسية"؛ واحتفظ العديد منهم بوظائفهم. أما أول دليل مهم على التغير الثقافي فكان ظهور الصحافة الحرة، لكن ذلك كان نتيجة جهد الخاضعين للاحتلال مثلما هو نتيجة عمل المحتلين، الذين انحصر دورهم في السماح بحرية الصحافة من حيث المبدأ.

مثلت عملية دمقرطة ألمانيا الغربية دون ريب واحدا من أعظم نجاحات السياسة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب. لكن من المهم الإقرار بأنها تلقت الدفع إلى حد

كبير من رغبة كلاي بتسليم الحكم إلى السلطة المدنية بأسرع وقت ممكن. فإذا رفضت وزارة الخارجية القيام بالمهمة، فيجب آنئذ أن يتولاها الألمان أنفسهم. ومع أن القرار رقم ١٠٦٧ قد أشار إلى "الاستعداد في نهاية المطاف لإعادة بناء الحياة السياسية الألمانية على أسس ديمقراطية"، إلا أن خطه القاعدي تمثل - بالنسبة للمستقبل المنظور - في "عدم تشجيع أية أنشطة سياسية لا تنال الموافقة الرسمية"[٦٧]. لكن عيل صبر الأمريكان في ألمانيا في انتظار بدء الألمان بالنشاط السياسي. وفي جلسة العمل الأولى لمجلس الحلفاء للتحكم والسيطرة (١٠ آب/ أغسطس ١٩٤٥)، اقترحوا إنشاء مؤسسات إدارية مركزية على الفور، يرأسها وزراء ألمان لتطبيق الأوامر والتوجيهات العامة للمجلس[٦٨]. وجرى تعيين فريتز شافر، من حزب الشعب البافاري (قبل عام ١٩٣٣)، رئيسا لوزراء بافاريا بخلال أربعة أسابيع من عيد النصر على ألمانيا (رغم أنه طرد بعد بضعة شهور). سُمح بتنظيم الأحزاب في المنطقة الأمريكية على الفور تقريبا، وفي وقت مبكر يعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، أنشأ كلاي "مجلس رؤساء الولايات" في شتوتغارت، حيث منحه عددا تزايد باطراد من المسؤوليات الإدارية. وبحلول نهاية عام ١٩٤٥، أصبحت كافة الولايات الجديدة أو التي أعيد تشكيلها ضمن المنطقة الأمريكية خاضعة لحكومات و"برلمانات" ألمانية. وفي النصف الأول من السنة اللاحقة، تم تشكيل الحكومات المحلية، وأجريت الانتخابات - محليا في البداية ثم على مستويات المقاطعة، والمدينة، وأخيرا الولاية. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، امتلكت كافة الولايات في المنطقة الأمريكية دساتيرها الخاصة بها، التي جرت الموافقة عليها من قبل الحكومة العسكرية، ثم عبر الاستفتاءات؛ وفي ذات الوقت، أجريت الانتخابات لشغل مقاعد البرلمان في كل ولاية[٦٩].

في أيلول/ سبتمبر، ألقى وزير الخارجية جيمس بيرنز خطابا في شتوتغارت شدد فيه على الالتزام الأمريكي بتسريع عملية دقرطة ألمانيا:

لم تكن نية الحكومة الأمريكية أبدا حرمان الشعب الألماني من الحق بإدارة شؤونه الداخلية حالما يتمكن من ذلك بطريقة ديمقراطية، مع الاحترام الأصيل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.. وفي رأي الحكومة الأمريكية أنه يجب منح الشعب الألماني.. ضمن ضوابط مناسبة، المسؤولية الأولية لإدارة شؤونه الخاصة.. وبرأينا يتوجب الآن السماح للشعب الألماني إجراء الاستعدادات الضرورية لإقامة حكومة ألمانية ديمقراطية ومساعدته على ذلك.. وفي الوقت نفسه الذي سنصر فيه بإلحاح على التزام ألمانيا بمبادئ السلام، وحسن الجوار، والإنسانية.. فإن الشعب الأمريكي يأمل برؤية الألمان يعيشون في كنف دولة مسالمة وديمقراطية، ويصبحون ويبقون أحرارا ومستقلين.. إن الشعب الأمريكي الذي حارب في سبيل الحرية لا يرغب باستعباد الشعب الألماني، والحرية التي آمن بها الأمريكيون وحاربوا من أجلها هي حرية يجب أن يشارك بها كل الذين يحترمون حرية الآخرين.. الشعب الأمريكي يريد إعادة حكم ألمانيا إلى الشعب الألماني، ومساعدته على العودة إلى مكان مشرف بين الأمم الحرة والمحبة للسلام في العالم[٧٠].

بهذه الكلمات عبر وزير الخارجية عن مطمح متكرر للاحتلال الأمريكي في كل مكان وزمان: الأمل بالانتقال السريع من الحكم العسكري إلى الحكم الذاتي الديمقراطي. لكن هذا الأمل أمكن فقط تحقيقه لأن الألمان أنفسهم ما زالوا يتذكرون آليات عمل المؤسسات الديمقراطية. فبرغم كل شيء، لم يعزلوا عنها إلا لمدة اثنتي عشرة سنة فقط. ولو احتاجوا لتعليمات تفصيلية من كلاي وزملائه فلا بد أن يصابوا بخيبة الأمل حتما. وكما اعترف كلاي في وقت لاحق: "لم أكن أملك خبرة كبيرة في مجال [الديمقراطية]، ولم أقترع أبدا آنذاك. فقد أتيت من ولاية لا يسمح فيها للعسكريين بالاقتراع". في إحدى المناسبات، أمضى هو، وجون فوستر دالاس، ومجموعة من مسؤولي وزارة الخارجية "يوما كاملا ولم نتمكن من التوصل لاتفاق حول أي تعريف مشترك للديمقراطية" [٧١] وخلال

المناقشات مع كونراد اديناور، الذي سيشغل في المستقبل منصب مستشار ألمانيا، سعى كلاي للحصول على التوجيه من واشنطن فيما يتعلق بمسألة الفيدرالية، لكنه وجد نفسه عاجزا "عن الوصول إلى صيغة محددة ودقيقة لما ينوي المسؤولون الأمريكيون فعله لإقامة حكم فيدرالي". وخلص - آسفا وحزينا - إلى النتيجة التالية: "أعتقد أننا نتبنى فكرة غريبة واستثنائية عن حكومتنا باعتبارها كاملة ومثالية، دون أن نعرف حقا وفعلا كيف تعمل"[٧٢].

استنتج أبرز مؤرخي فترة الاحتلال الأمريكي لألمانيا أن "حكومة ألمانيا الجديدة التي ظهرت عام ١٩٤٩.. قد حمل بها وولدها الجيش الأمريكي"، لكن ذلك تم نتيجة التساهل والتسامح أكثر من الخبرة والحنكة في الدقرطة[٧٣]. وعلى أية حال، من المهم ألا نبالغ في التشديد على المدى الذي وصلت إليه دقرطة ألمانيا الغربية. فبالرغم من أن أول حكومة ألمانية منتخبة قد استلمت زمام السلطة من الحكومة العسكرية في ربيع عام ١٩٤٩، إلا أن "قانون الاحتلال التشريعي" الذي طبق في تلك السنة، قيد بصورة صارمة سيطرة السياسيين الألمان على سياستهم الخارجية والدفاعية. كما احتفظ لقوات الاحتلال بحق "استعادة.. ممارسة السلطة الكاملة إذا اعتبرت أن قيامها بذلك هو أمر جوهري للأمن أو للحفاظ على الحكم الديمقراطي في ألمانيا"[٧٤].

بالتغاير مع ذلك، سارت عملية استرداد الاقتصاد الألماني لعافيته ونشاطه ببطء موجع. ومثلما هي الحال في اليابان، كان السبب على الأغلب يعود إلى أن اندفاعة السياسة في فترة ما بعد الحرب مباشرة استهدفت (بشكل مباشر أو غير مباشر) كبح النمو لا تحفيزه - إن كانت هناك اندفاعة متساوقة أصلا. في الواقع، ظهر توتر منذ البداية بين الأفكار العقابية القاسية المطالبة بتدمير القدرة الصناعية ضمن خطة هنري مورغينتهوس لعام ١٩٤٤، والأهداف الأكثر براغماتية التي وضعها الجيش وظهرت في "كتيب إرشادات الحكومة العسكرية في ألمانيا"؛ ولم

يكن هناك أي إجماع بين وزارات الخارجية والحربية والخزانة، ناهيك عن هيئة الأركان المشتركة[٧٥]. كان القرار رقم ١٠٦٧ وثيقة تسوية، وإن ظل يحتفظ بعناصر من خطة مورغينتهوس. وبالتالي، فقد طلب رسميا من الحكومة العسكرية "عدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها: ١) إعادة تأهيل الاقتصاد الألماني؛ أو ٢) الحفاظ على / أو تقوية الاقتصاد الألماني"[٧٦]. وبدلا من ذلك توجب على كلاي أن يستهدف: تفكيك مركزية بنية وإدارة الاقتصاد الألماني إلى أقصى قدر ممكن"، و"الطلب من الألمان استخدام كافة الوسائل المتاحة لمضاعفة الناتج الزراعي إلى الحد الأقصى". وفي ذات الوقت طلب منه "ضمان تأمين إنتاج وصيانة السلع والخدمات الضرورية لمنع حدوث مجاعة أو سواها من الآفات والاضطرابات التي قد تعرض قوات الاحتلال للخطر"[٧٧]. أما النتيجة فكانت منطقة واسعة تعج بالفوضى والاضطراب، كما كشفت شهادة العديد من العارفين ببواطن الأمور، مثل هارولد زينك ولويس براون وكارل فريدريش، في أواخر الأربعينات، حين عاد الكثير منهم إلى الجامعات الأمريكية وحولوا خبراتهم وتجاربهم إلى أطروحات لنيل شهادة الدكتوراه.

في الحقيقة، جرت عدة محاولات لتغيير وجهة السياسة الاقتصادية في المنطقة الأمريكية. ومنذ البداية، رفض لويس دوغلاس، المستشار المالي لكلاي، قرار هيئة الأركان المشتركة رقم ١٠٦٧ (JSC 1067) باعتباره عمل مجموعة "من الاقتصاديين البله" الذين "سيمنعون أمهر العمال في أوروبا من إنتاج ما يقدرون عليه من أجل قارة تحتاج بشدة إلى كل شيء"[٧٨]. وفي وقت مبكر يعود إلى أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، اعترف تقرير رفعه كالفين هوفر إلى الحكومة العسكرية بوجود "تعارض بين الدرجة القصوى من تفكيك الصناعات الألمانية الرئيسية وبين هدف الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة في ألمانيا.. بينما يتوجب تغطية نفقات قوات الاحتلال"[٧٩]. في تشرين الثاني/ نوفمبر، وبتحريض من ترومان، أوصى بايرون

برايس، مدير إدارة الرقابة الأمريكية، بعد أن جال في مختلف مناطق ألمانيا، بمراجعة كاملة للسياسة المطبقة هناك[٨٠]. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، عكست واشنطن موقفها تماما. ولم يعد ثمة نية "بإلغاء أو إضعاف الصناعات الألمانية ذات الطبيعة السلمية". إذ إن رغبة أمريكا الوحيدة "هي رؤية الاقتصاد الألماني يقوى وينشط ويتكيف مع النظام العالمي"[٨١]. واعترف بيرنز في خطابه في شتوتغارت (أيلول/ سبتمبر) بما أقر به دوغلاس منذ البداية: "الانتعاش في أوروبا.. سوف يكون بطيئا إذا تحولت ألمانيا بما تملكه من موارد عظيمة من الحديد والفحم إلى مأوى للمشردين"[٨٢]. ومع دمج المنطقتين الأمريكية والبريطانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، أصبح الهدف "زيادة الصادرات الألمانية.. بقدر ما تسمح الظروف الدولية من سرعة"[٨٣]. لكن التقدم بدا آنذاك بطيئا إلى حد يدعو لليأس، وهو ما نميل إلى تناسيه اليوم. في نهاية عام ١٩٤٥، وصف كلاي الاقتصاد الألماني باعتباره "مجمدا من الناحية العملية"[٨٤]. وبعد ثمانية عشر شهرا، اضطر للتهديد بالاستقالة من أجل دفع وزارة الخارجية إلى الموافقة على هدف زيادة الناتج الصناعي الألماني ليبلغ ٧٥٪ من مستواه في حقبة ما قبل الحرب، وهو هدف لم يتحقق فعلا في المنطقة الأمريكية البريطانية حتى الربع الأخير من عام ١٩٤٨ [٨٥]. ومثلما هي الحال في اليابان، أدت ساسة فرض الركود الاقتصادي إلى زيادة نفقات وتكاليف الاحتلال. وحتى في عام ١٩٤٨، توصل أحد الاقتصاديين الألمان إلى نتيجة حسابية مفادها أن نفقات الاحتلال سوف تستهلك نصف القيمة الإجمالية للضرائب في تلك السنة؛ وظلت تساوي ثلث ميزانية الحكومة الفيدرالية حتى عام ١٩٥٠[٨٦]. لكن ألمانيا كانت تتلقى في الوقت نفسه معونات كبيرة من الولايات المتحدة[٨٧]. ولم تحظ هذه المعونات بالشعبية ولم تكن مربحة. وفي اقتصاد البلدين كليهما، تساوت الفوضى المالية مع التضخم المفرط، الذي بدا في ألمانيا مشابها للتضخم الهائل الذي حدث عام ١٩٢٣. "ألم يولد هتلر من رحم ذاك التضخم"؟[٨٨].

في الحقيقة، لم تكن الرغبة السلمية التي تستهدف بناء الدولة هي التي حلت المشكلات الاقتصادية لليابان وألمانيا المحتلتين. بل على العكس - وهذا سيثبت أهميته الحاسمة طيلة حقبة الحرب الباردة - كان الدافع الأساسي متمثلا في الخوف من إمبراطورية منافسة. فبالنسبة للإمبراطورية التي تنكر حقيقتها الإمبراطورية، هنالك طريقة وحيدة للتصرف بأسلوب إمبراطوري بضمير مرتاح، ألا وهي مقارعة إمبراطورية الآخرين. وتبعا لمبدأ الاحتواء الذي ظهر إلى حيز الوجود عام ١٩٤٧، عثرت الولايات المتحدة على الأيديولوجيا المثالية للنوع الغريب والاستثنائي من الإمبراطورية التي تمثلها: الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية.

الأس المنطقي الجديد للإمبراطورية الأمريكية عرض بإيجاز في "برقية" جورج كينان المطولة و"السرية للغاية" التي أرسلها إلى واشنطن من موسكو في شباط / فبراير ١٩٤٦، حيث حذر فيها من أنه "لاشيء أقل من نزع الأسلحة الكامل، وتسليم قواتنا الجوية والبحرية إلى روسيا، والتخلي عن سلطات الحكم إلى الشيوعيين الأمريكان" يمكن أن يهدئ من حدة "هواجس ستالين المهلكة"[٨٩]. استخلص ترومان نتائجه الخاصة من تحذير كينان في خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الكونغرس (في الثاني من آذار/ مارس ١٩٤٧). فقد أعلن: "يجب أن تتمثل سياسة الولايات المتحدة في دعم ومساندة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من قبل الأقليات أو الضغوط الخارجية"[٩٠]. أما الضغوط الخارجية التي يقصدها الأمريكيون فقد كشف عنها كينان بعد أربعة أشهر في مقالة بالغة الأهمية ودون توقيع كتبها في مجلة "فورين أفيرز" بعنوان "مصادر المسلك السوفييتي"، حذر فيها من خطر "الضغط السوفييتي على المؤسسات الحرة في العالم الغربي"، وهدف موسكو المتمثل في "التعدي.. على مصالح وسلام واستقرار العالم". كما قدم الدليل على أن "العنصر الرئيس في أية سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي - كما يبدو واضحا - هو أن تكون بعيدة المدى، ومتحلية

بالصبر لكن مع الحزم واليقظة والاحتراس لاحتواء النزعات التوسعية الروسية". في هذا التحليل، غدت الإمبراطورية الروسية حقيقة واقعة. أما النقطة الجوهرية في حجة كينان فهي "إمكانية احتوائها بواسطة التطبيق الحاذق والحذر للقوة المضادة في سلسلة متبدلة باستمرار من النقاط الجغرافية والسياسية، تتصل بتبدلات ومناورات السياسة السوفييتية.. [وتكون] مصممة لمجابهة الروس بقوة مضادة راسخة لا تتغير في كل نقطة.."[٩١]. وبحلول عام ١٩٥٠، تجاوزت السياسة الأمريكية الرسمية حتى خطة كينان فقد كشف مجلس الأمن القومي بلغة تثير الذعر التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة الآن:

> يدفع الاتحاد السوفييتي، خلافا لكل الطامحين للهيمنة في الماضي، إيمان متعصب جديد يتناقض مع مبادئنا، وهو يسعى لفرض سلطته الاستبدادية المطلقة على باقي دول العالم.. القضايا التي تواجهنا بالغة الخطورة، لا تشمل تدمير هذه الجمهورية فقط بل الحضارة ذاتها.. إن المخطط الأساسي لأولئك المتحكمين بالاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية الدولية يتمثل في الحفاظ على /وتصليد سلطتهم المطلقة، أولا في الاتحاد السوفييتي، ثم في المناطق التي تخضع الآن لسيطرتهم. لكن تحقيق هذا المخطط - حسب تفكير الزعماء السوفييت - يتطلب توسيعا ديناميا لسلطتهم والقضاء في نهاية المطاف على أية مقاومة لها.. لذلك يستدعي المخطط التخريب الكامل أو التدمير القسري للحكومات والبنى الاجتماعية في دول العالم غير الشيوعي، واستبدالها بأنظمة وبنى تابعة وخاضعة لتحكم الكرملين.. إن الولايات المتحدة.. باعتبارها.. مركز القوة في العالم غير الشيوعي وحصن مقاومة التوسع السوفييتي، هي العدو الرئيس الذي يجب تخريب وتدمير بلاده وقدرته وحيويته.."[٩٢].

ما جعل كل ذلك على هذه الدرجة من الإقناع، رغم أنه اتفاقي في جوانب عديدة، هو الإخفاق الكارثي في احتواء الشيوعية في الصين، ففي هذا الوقت طردت جيوش تشانغ كاي شيك من البر الصيني وفرت مدحورة أمام زحف ماوتسي تونغ وجيش الفلاحين الشيوعيين الذين يقودهم - الورثة الثوريين للفوضى العارمة في حقبة ما بعد الحرب، تماما كما كان لينين والبلاشفة قبل ثلاثين سنة. لكن على الرغم من كافة مضامينها الدفاعية، فإن فكرة الاحتواء الأمريكية - المؤسسة على التهديد الذي يمثله "الآخر"، الإمبراطورية الخبيثة - كانت في حد ذاتها مشروعا إمبراطوريا / إمبرياليا ضمنيا، كما تسرب عن ترومان نفسه حين أعلن أن مسؤولية أمريكا أعظم من تلك التي واجهت ذات مرة "الإمبراطورية الفارسية في عهد داريوس الأول، واليونان في عهد الإسكندر المقدوني، وروما في عهد أدريان، وبريطانيا زمن الملكة فيكتوريا". أما السبيل الوحيد "لإنقاذ العالم من الحكم الاستبدادي التوتاليتاري"[٩٣]، حسبما حاجج ترومان، فهو "تبني العالم برمته النظام الأمريكي" لأن "النظام الأمريكي" لا يمكنه البقاء إلا إذا أصبح "نظاما عالميا"[٩٤].

بالنسبة لثقافة سياسية واعية بذاتها وبمناهضتها للإمبراطورية، قدم الاحتواء الحل المناسب لكافة التناقضات والتوترات السابقة بين فضيلة الجمهورية وممارسة القوة العالمية. وكانت له عاقبة مباشرة وبالغة الأهمية: إذ عمل بصورة دراماتيكية عبر ثلاث طرائق متميزة على تسريع الانتعاش الاقتصادي في اليابان وألمانيا الغربية. أولا، تلقى اقتصاد الدولتين حقنات نقدية هائلة على شكل معونات أمريكية مباشرة. ثانيا، وضعت خطط تغيير بنى الملكية والهيكليات التنظيمية على الرف، واستبدلت بأخرى تستهدف مضاعفة النمو إلى الحد الأقصى. ثالثا، وفرت عملية إعادة التسلح، ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في الدول المعادية - سابقا - نفسها، الدافع المحفز بفعل قوته الذاتية. كانت النتائج تستحق أن توصف بـ"المعجزة الاقتصادية". لكن العجيبة المعجزة حقا هو أن الإمبراطورية الأمريكية بدأت للمرة الأولى تكسب ما يكفي من المال لتغطية نفقات احتلالها.

استعادة ألمانيا لعافيتها الاقتصادية أثارت انتباها أكبر من انتعاش اليابان لأنها جزء من مشروع (وزير الخارجية الأمريكي جورج) مارشال الشهير لإعادة إعمار وبناء أوروبا. لكن ما جرى في آسيا كان على القدر نفسه من الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية. فقد تضاعفت المعونات المقدمة إلى اليابان لتصل إلى ٤٠٤ مليون دولار في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، مقارنة بأقل من ٢٠٠ مليون دولار طيلة الأشهر الثمانية عشر السابقة. في عام ١٩٤٨، زادت المعونات الأمريكية مجددا لتبلغ ٤٦١ مليونا، وقفزت عام ١٩٤٩ إلى ٥٣٨ مليون دولار[٩٥]. ووفر المبلغ الإجمالي الذي تجاوز ١,٥ مليار دولار عونا اقتصاديا مشجعا. في الوقت نفسه، تم التخلي عن الحملة لتفكيك شبكات "زايباتسو"، ولم تحل الشركات الكبرى، مثل ميتسوي وميتسوبيشي؛ في حين أعيد على عجل بناء الشركات الثمانين التي أعدت الترتيبات اللازمة لحلها. في عام ١٩٥١، كانت ثلاث شركات فقط تحتكر إنتاج نسبة ٩٦٪ من الحديد الخام[٩٦]. وقدم عرض موجز للمقاربة المعتمدة على الاقتصاد الضخم (في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) في "خط" من تسع نقاط رسمه المصرفي جوزيف دوج (من ديترويت). "الخط" لم يكن له علاقة لا من قريب ولا من بعيد بسياسة تحرير الاقتصاد: السيطرة على الأجور والأسعار وفرضها فرضا لمكافحة التضخم، وترشيد الواردات، مع إعطاء الأولوية لصناعات التصدير[٩٧]. أما بالنسبة لحملة تطهير "اليمين"، فقد ضاعت في غياهب النسيان[٩٨]. وتبعا لجون دور، منحت السلطة إلى رئيس الوزراء يوشيدا شيغيرو المتربع على "تركيبة حكم ثلاثية القوائم تمثلها المشاريع التجارية الكبرى، والبيروقراطية، والجماعات المحافظة"[٩٩].

القصة ذاتها مكررة - عموما - في ألمانيا الغربية. خطط تفكيك الشركات والمؤسسات الصناعية والمالية الكبرى وضع معظمها على الرف؛ وبقي حزب ادناور (الحزب الديمقراطي المسيحي) مهيمنا على الحياة السياسية حتى الستينات. أما

"المعجزة الاقتصادية" اللاحقة فكانت في الواقع أقل إثارة للإعجاب من المعجزة التي حققتها اليابان، لكنها أفضل بمراحل من الانتعاش الذي تحقق في أي مكان آخر من أوروبا تقريبا[١٠٠]. قبل عام ١٩٤٨، ظل الناتج الصناعي أقل من نصف مستوياته عام ١٩٣٦؛ لكن بحلول شهر آذار/ مارس ١٩٤٩، قفز إلى نسبة ٨٩٪. وتضاعفت الصادرات السنوية تقريبا في المدة نفسها[١٠١]. هل يعزى الفضل الأكبر في هذا النجاح إلى المعونات الأمريكية المباشرة أم إلى التغييرات التي أدخلت على السياسة الاقتصادية - خصوصا الإصلاح النقدي في حزيران/ يونيو ١٩٤٨؟ ظلت الإجابة محل جدل خلافي لا ينتهي. برنامج الإنعاش الأوروبي (خطة السنوات الأربع) الذي كشف عنه مارشال في جامعة هارفارد عام ١٩٤٧ وطبق في السنة التالية، يناقش أحيانا وكأنه صفقة اشترت فيها الولايات المتحدة أوروبا الغربية، مثلما ابتاعت بدولاراتها الاسكا ذات مرة. لكن من الضروري ملاحظة حجم المبالغ النقدية المعنية. فالمجموع الإجمالي للمبالغ التي أنفقت لم تتجاوز نسبة ١٪ من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة. وعلى أية حال، لم تكن ألمانيا الغربية هي المستفيد الرئيسي. فقد تلقت ست عشرة دولة معونات مشروع مارشال، التي بلغت قيمتها ١١,٨ مليار دولار؛ إضافة إلى مبلغ ١,٥ مليار دولار على شكل قروض. ولم تتجاوز حصة ألمانيا من إجمالي المعونات ١٠٪، أي نصف المعونات التي ذهبت إلى فرنسا وبريطانيا (أكبر المستفيدين)[١٠٢]. معونات برنامج مارشال بحد ذاتها لم تشكل ضمانا بالانتعاش الاقتصادي؛ ولو كانت كذلك لحققت بريطانيا معجزة اقتصادية، في حين حدث العكس في واقع الأمر. ويبدو من الأكثر منطقية أن نعزو المعجزة الألمانية إلى موجة الثقة التي ولدها المارك الألماني الجديد، بمصاحبة رفع القيود عن الأسعار[١٠٣].

قيل إن المعونات الأمريكية شجعت النمو عبر إشاعة الثقة. لربما يكون ذلك صحيحا. لكن ما يعادله في الأهمية أيضا قد يتمثل في حقيقة أن الثقة هي نتيجة

التواجد المستمر للقوات الأمريكية، ودمج البلدين معا ضمن البنية الأمريكية الجديدة لمعاهدات الأمن. ولربما لم تتمكن الدولارات الأمريكية والماركات الألمانية معا من تحقيق مثل هذا النجاح لو لم يقرر كلاي كسر الحصار السوفييتي حول برلين الغربية عبر جسر جوي (غير مسبوق في التاريخ) استمر أحد عشر شهرا (حزيران/ يونيو ١٩٤٨- أيار/ مايو ١٩٤٩). ومع أن الاحتلال لكل من اليابان وألمانيا الغربية قد انتهى رسميا في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٥ على التوالي، إلا أن أعدادا كبيرة من القوات الأمريكية بقيت هناك لخمسين سنة أخرى؛ وفي الحقيقة ما زالت متواجدة في البلدين حتى اليوم[١٠٤]، وتلك نتيجة أخرى لم تكن مقصودة. قبل أن تهدأ حدة الحرب الباردة، اقترح الأمريكيون عقد معاهدة لنزع سلاح ألمانيا لمدة خمس وعشرين سنة أو حتى أربعين سنة، لكن رفضته القوى الأخرى[١٠٥]. وبحلول عام ١٩٥٣، تم نشر ست فرق أمريكية في ألمانيا الغربية، إضافة إلى تسع فرق أخرى من الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الذي تشكل حديثا، بما فيها ألمانيا الغربية ذاتها. فإعادة التسلح - لا بالنسبة للولايات المتحدة فقط بل لسواها من أعضاء الحلف - شكلت قوة محفزة أخرى أسهمت في تنشيط صناعات كل الدول المعنية.

السياسات الجديدة التي استلهمت وحيها من الاحتواء فعلت أكثر من مجرد تحفيز وتنشيط اقتصادات الدول المحتلة، وبالتالي تقليص حصة تكاليف الاحتلال التي كان على الأمريكيين دفعها. فمن خلال تشجيع النمو في اليابان وألمانيا ضمن ظروف زيادة حرية التجارة باطراد، ظهرت أسواق جديدة وديناميية للصادرات الأمريكية. وفي وقت مبكر يعود لعامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، بلغ حجم السلع التي بيعت إلى ألمانيا الغربية نسبة ٧٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية. وبحلول عام ١٩٥٧، تجاوزت ألمانيا واليابان لأول مرة بريطانيا في الأهمية بالنسبة للتجارة الأمريكية (انظر الشكل رقم ٢).

باختصار، كان هناك منطق يعتمد على المصلحة الذاتية وراء تحفيز انتعاش الدولتين المعاديتين لأمريكا سابقا. وكان كينان قد قدم الحجة، في ملاحظات أعدها لمارشال قبل الإعلان عن برنامج المعونات، على أن المال ضروري "لكي يستطيع [الأوروبيون] الشراء منا"، وبالتالي "سيمتلكون ما يكفي من الثقة بالنفس لمقاومة الضغوط الخارجية". الآن، تم تبرير مثل هذه الحسابات: للولايات المتحدة "مصلحة اقتصادية حقيقية في أوروبا" ناتجة "عن دور أوروبا.. كسوق وكمصدر رئيس للتزود بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات"[١٠٦].

الشكل ٢
النسبة المئوية من حصص الصادرات الأمريكية
١٩٤٦ - ١٩٦١

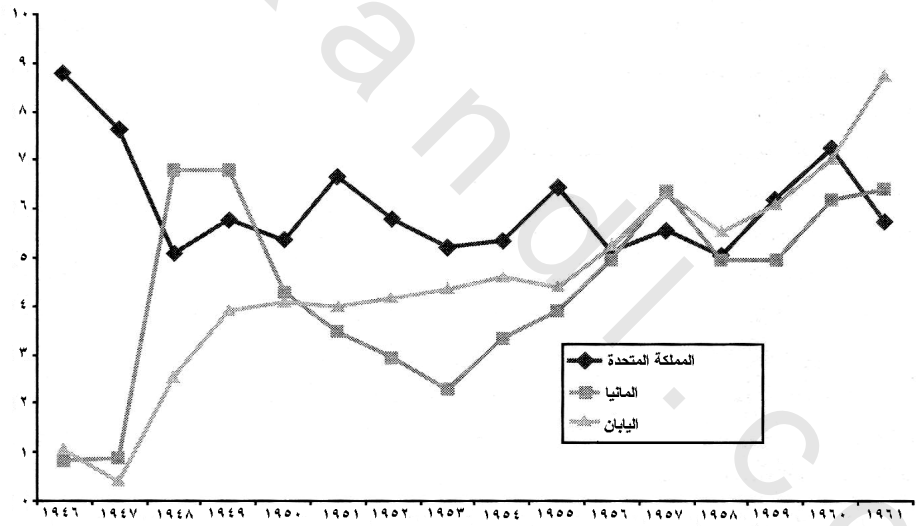

Source: *Historical Statistics of the United States,* p. 903.

أخيرا، بدا أن مبدأ الفضيلة المراوغة قد تم ترسيخه. وأمكن إشباع دوافع المثالية الأمريكية لأن السياسة الإمبراطورية قد جرى تبنيها وممارستها باسم مناهضة الإمبراطورية. لكن المصلحة الذاتية الأمريكية يمكن أيضا إرضاؤها وتحقيقها لأن

احتلال الدول الأجنبية أتى أكله كما تبين بعد فترة وجيزة جدا. وعلى هذا الأساس، أمكن تحويل ألمانيا الغربية واليابان بأسلوب ناجح من نظامين مارقين من أسوأ الأنواع إلى مثالين نموذجيين للاقتصاد الرأسمالي والنظام السياسي الديمقراطي.

بقي لغز محير وحيد. فإذا ثبت أن التوليفة التي تجمع الاحتلال الطويل الأجل والفوائد الاقتصادية المتبادلة حققت هذا القدر من النجاح في هاتين الحالتين، فلمَ ندر تكرارها في بلاد أخرى؟

ماك آرثر يعبر "الروبيكون"*

في عام ١٩٤٨، مع بداية حقبة الاحتواء، كانت الولايات المتحدة في ذروة قوتها الاقتصادية النسبية. في العقد السابق نما ناتج الاقتصاد الأمريكي (بالقيمة الحقيقية) بمقدار الثلثين. وبلغ الآن حوالي ثلث إجمالي الناتج العالمي، أي أكبر بثلاث مرات من حصة الإمبراطورية المنافسة، الاتحاد السوفييتي[١٠٧]. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تمثل سوى ٦٪ من عدد سكان العالم، إلا أنها تنتج حوالي نصف إجمالي الطاقة الكهربائية التي ينتجها العالم برمته، وتملك في مصارفها النسبة نفسها تقريبا من احتياطي الذهب النقدي وما يعادله. أما الشركات الأمريكية فتسيطر على حوالي ثلاثة أخماس احتياطات النفط العالمية. كما تهيمن على الإنتاج العالمي للسيارات[١٠٨]. تحدث ترومان بمبالغة لها ما يبررها حين قال: "نحن عملاق عالم الاقتصاد. النمط المستقبلي للعلاقات الاقتصادية يعتمد علينا، شئنا أم أبينا. العالم يراقبنا ليرى ماذا سنفعل. الخيار لنا"[١٠٩].

* حين اجتاز قيصر نهر الروبيكون في شمال إيطاليا (٤٩ ق.م) اندلعت الحرب الأهلية التي أوصلته إلى سدة الحكم. ثم بدأ التعبير يعني بدلالته اجتياز نقطة اللاعودة. (المترجم)

اتخذ الخيار صيغة واضحة وجديدة. فقد شرعت الولايات المتحدة في اندفاعة مستدامة استهدفت تقليص حجم العوائق التجارية العالمية عبر المفاوضات المتعددة الأطراف ضمن إطار "الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة" (الغات). أما العوائق أمام حركة رؤوس الأموال العالمية فلم تمنح قمة الأولويات؛ حيث ساد الاعتقاد بأن من الأفضل العودة إلى نظام معدلات الصرف الثابتة الذي هيمن قبل فترة الكساد الكبير، رغم أن الدولار حل محل السبائك الذهبية كضمان للاستقرار. وظهرت مؤسستان دوليتان جديدتان لإدارة النظام المالي العالمي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن جوهر "الهيمنة" الأمريكية تمثل في المعاملة التفضيلية لحلفاء أمريكا عند تخصيص قروض ومنح المساعدات (لأغراض تنموية أو عسكرية)[١١٠]. ونظرا لحجم الاقتصاد الأمريكي مقارنة حتى بأغنى حلفاء أمريكا، فإن المبالغ المتواضعة نسبيا - من وجهة النظر الأمريكية - قد تبدو ضخمة جدا بالنسبة للدول المتلقية لها (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣
النسبة المئوية للمعونات الأمريكية الخارجية من الناتج القومي الإجمالي
١٩٤٦ - ١٩٧٣

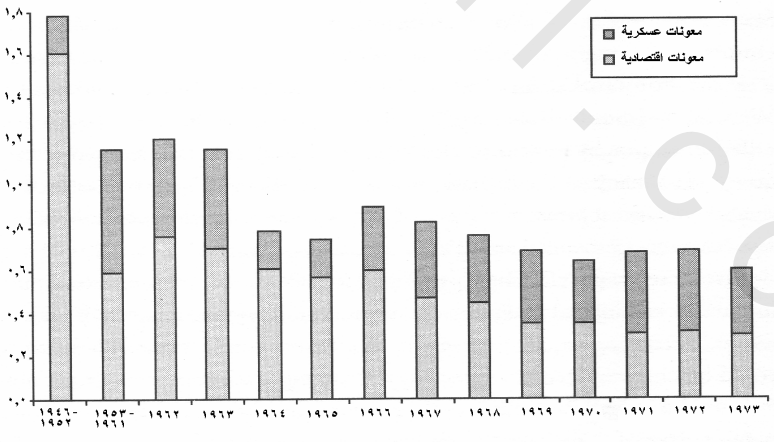

Source: *Statistical Abstract of the United States, 1974.*

إذ بلغ حجم المعونات الاقتصادية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٥٢، حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، قدم نصفها ضمن مشروع مارشال. وطيلة العقد الثاني - بما فيه تلك السنوات المحمومة حين تعهد جون ف. كيندي "بدفع أي ثمن، وتنكب أي عبء، ومواجهة أي مشقة.. لضمان بقاء ونجاح الحرية" - انخفضت إلى أقل من ١٪.

الأكثر أهمية من كل ذلك هو الإنفاق العسكري الأمريكي. فبعد أن انخفض في أعقاب النصر على ألمانيا واليابان مباشرة، بدأ يرتفع بشكل حاد بعد عام ١٩٤٨، من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد أقصى بلغ ١٤٪ عام ١٩٥٣، أي أكثر من خمسة أضعاف بالقيمة النقدية[١١١]. ومثلت الزيادة في مخزون القنابل الذرية جزءا من المشتريات بالطبع: في عام ١٩٤٧، كانت الولايات المتحدة تملك أربع عشرة قنبلة فقط، لكن بحلول نهاية عام ١٩٥٠ ارتفع العدد إلى حوالي ثلاثمائة، ثم تجاوز الثمانمائة مع نهاية عام ١٩٥٢[١١٢]. كما كان هناك ارتفاع طفيف لكن مهم في القوات التقليدية الأمريكية. فبين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢، ارتفع عدد القوى العاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية بمعدل مرتين ونصف، ليصل إلى ذروته في حقبة ما بعد الحرب (كما تبين لاحقا)، أي ٣,٤ مليون فرد. وحتى بعد انتهاء الحرب الكورية، فإن الاستعداد العسكري بقي فوق معدل جاهزيته في أواخر الأربعينات. وظلت ميزانية الدفاع في حدود ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ١٩٧٣، وبلغ عدد القوات المسلحة ٢,٢ مليون فرد[١١٣]. قلة من هؤلاء الجنود تمركزوا في الخارج ضمن شبكة من القواعد القديمة والجديدة، وانتشر بعضهم في مناطق تخضع مباشرة للولايات المتحدة، لكن معظمهم تواجد في دول مستقلة سياسيا كانت حليفة لأمريكا. بحلول عام ١٩٦٧، تمركز الجنود والخبراء والمستشارون والموظفون الأمريكيون في أربع وستين دولة: تسع عشرة منها في أمريكا اللاتينية، وثلاث عشرة في أوروبا، وإحدى عشرة في أفريقيا، وإحدى عشرة في الشرق الأدنى

وجنوب آسيا، وعشر في آسيا [١١٤]. كما عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات تحالف مع أكثر من ثمان وأربعين دولة مختلفة، بدءا ببريطانيا وألمانيا، وانتهاء بأستراليا ونيوزيلندا، مرورا بتركيا وإيران وباكستان والسعودية وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان[١١٥]. أطلق على أمريكا آنئذ اسم "إمبراطورية بالاستدعاء" (أو "إمبراطورية لبت النداء")، وأصابت التسمية كبد الحقيقة. لكن المدهش قبول الولايات المتحدة هذا العدد الكبير من الدعوات التي تلقتها. فتبعا لأحد التقديرات، تدخلت القوات المسلحة الأمريكية مائة وثمان وستين مرة في مختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٥[١١٦].

لكن هناك لغزا محيرا. فبالرغم من قوة وجبروت الولايات المتحدة على مختلف الصعد الاقتصادية والعسكرية والديبلوماسية، إلا أن عمليات التدخل التي قامت بها أفرزت نتائج مختلطة ومتباينة. وتبعا لأحد التقييمات لتسع حالات تدخل حدثت بعد عام ١٩٤٥، ويمكن أن نميزها - عند مراجعة أحداث الماضي - باعتبارها محاولات لإعادة بناء الدول المستهدفة، لا يمكن الحكم إلا على أربع منها بأنها ناجحة، بمعنى أنها استطاعت إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة. ناقشنا آنفا اثنتين من هذه الحالات؛ أما بالنسبة للاثنتين الباقيتين - غرينادا (١٩٨٣) و بنما (١٩٨٩) - فقد حدثت كل منهما في المراحل الختامية من الحرب الباردة، بعد إخفاقات ذريعة أشد خطورة. ومن الأفكار التي شاعت أن عمليات التدخل الأمريكية ستكون أكثر نجاحا على الأرجح حين تتم بمشاركة أطراف أخرى (أي بالاشتراك مع الحلفاء) وتدعم القوى الديمقراطية بدلا من النخب العسكرية في البلد المستهدف[١١٧]. لكن هذه الحجة تعتمد معيارا ينطوي على مفارقة تاريخية وتطبقه على حقبة كان فيها احتواء التوسع الشيوعي، وليس بناء وترسيخ الديمقراطية، هو الهدف الذي تسعى إليه السياسة. ولربما يكون السؤال الأوثق صلة بالموضوع هو: لماذا فشلت الولايات المتحدة في تطبيق سياسة الاحتواء في العديد من البلدان التي سعى

السوفييت أو الصينيون إلى اختراقها بالقوة؟ أو على وجه الدقة: لماذا اضطرت الولايات المتحدة بكل ثرائها الهائل أن تكتفي بقبول "الروابط" (مع كوريا مثلا) أو الهزائم الماحقة (كوبا وفيتنام)، في نزاعات وصراعات ومنافسات كان من المنتظر أن تنتصر فيها دوما؟

هنالك أربعة أجوبة عن هذا السؤال. الجواب الأول يتصل بالجغرافيا: فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى الوصول إلى مناطق أبعد بالنسبة لها (مقارنة بالاتحاد السوفييتي) في كافة الميادين الرئيسة للتنافس الاستراتيجي باستثناء منطقتي الكاريبي وأمريكا اللاتينية. الثاني يتعلق بالتكنولوجيا العسكرية: حالما امتلك السوفييت قنبلة ذرية واحدة استطاعوا أن يشكلوا تهديدا أخطر للولايات المتحدة مقارنة بكل التوقعات والمدركات السابقة. ثم أصبح من المعروف أنهم على استعداد لبناء ترسانة أكبر من الأمريكان، بحيث تحول ميزان القوة النووية - إضافة إلى ميزان الأسلحة التقليدية - لغير صالح الولايات المتحدة. ثالثا، باعتبار الولايات المتحدة إمبراطورية اعتمدت على الموافقة والقبول، فإن سلطتها على حلفائها أقل من تلك التي مارسها الاتحاد السوفييتي على الدول التابعة به. وأوضح مثال تجسده أوروبا، حيث لم يتردد الروس في إرسال الدبابات إلى الشوارع لفرض إرادتهم، بينما كان زعماء أوروبا الغربية يعاملون كأنداد - تقريبا - من قبل واشنطن[١١٨]. أخيرا، وربما الأهم، توجب على صناع السياسة الأمريكيين الانتباه لآراء مواطنيهم بشكل أكبر من نظرائهم السوفييت. ولسوء الحظ، حين وضعت سياسة الاحتواء على محك الأصوات الانتخابية، جاءت النتائج مخيبة للآمال. صحيح أن الأمريكيين يكرهون ويخشون "الخطر الأحمر"، إلا أنهم ليسوا على استعداد لشن حروب تقليدية طويلة الأمد لدحره وإنزال الهزيمة به. وما إن بانت هذه الحقيقة بجلاء، حتى بهتت وتضاءلت بسرعة مصداقية العهود والالتزامات الأمريكية "بدعم أي صديق ومقارعة كل عدو".

هنالك استدلال يجب استخلاصه من كل ذلك. من المحتمل أن تقدر الولايات المتحدة على كسب أي حرب "ساخنة" ضد الشيوعية لو استخدمت كامل قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الخمسينات. لكن هذا الاحتمال لم يكن واردا إلا إذا حدث تغيير جذري في طبيعة السياسة الأمريكية الداخلية، تغيير قادر على نقل مركز الثقل الدستوري من الجمهورية إلى الإمبراطورية حقا وفعلا. في عام ١٩٥١، ظهر هذا الاحتمال مؤقتا، كما سنرى لاحقا، لكن رفضه الشعب الأمريكي بازدراء. فلربما تقبل بعض فئاته إمبراطورية تقوم على "الاستدعاء" إلى دول العالم الأخرى، إلا أنه لا يوجد أحد - كما تبين بوضوح - يرغب بدعوة الإمبراطورية إلى داخل الوطن.

كانت الحرب الكورية عاقبة مباشرة للعدوان الشيوعي. أولا، رفض الروس السماح بإجراء انتخابات حرة وتحت إشراف الأمم المتحدة في المنطقة الخاضعة لاحتلالهم[١١٩]. وفي نيسان / أبريل ١٩٥٠، فوض ستالين زعيم كوريا الشمالية كيم ايل سونغ بغزو جمهورية كوريا وإسقاط حكومتها المنتخبة ديمقراطيا (رغم أنها لم تكن ليبرالية كثيرا)[١٢٠]. ومن السهولة بمكان معرفة السبب وراء قرار ستالين شن الحرب بالوكالة. إذ كانت الولايات المتحدة قد أكدت - سابقا - قبولها بتقسيم شبه الجزيرة الكورية كما حدث في ألمانيا، وفي الحقيقة، ومنذ عام ١٩٤٨، كانت تسحب القوات الأمريكية من البلاد. في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، أشار وزير الخارجية دين اتشيسون إلى أنه لا يعتبر كوريا الجنوبية ذات أهمية حيوية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة. وفي الشهر نفسه، رفض مجلس النواب فعلا مشروع المعونة الكورية الذي قدمته الإدارة، بالرغم من أنه وافق عليه فيما بعد[١٢١]. وحتى في هذه الحالة، كان لترومان كل الحق باعتبار الغزو عملا "عدوانيا لا مبرر له". وفي غياب المندوب الروسي عن مجلس الأمن، لم يجد صعوبة في استصدار قرار

يدعو الدول الأعضاء "لتقديم المساعدة الضرورية لجمهورية كوريا لصد الهجوم المسلح واستعادة السلام والأمن في المنطقة". وبدا أن الولايات المتحدة، مع خمس عشرة دولة أخرى أسهمت بقواتها المسلحة في المجهود الحربي اللاحق، تمتلك القوة والحق معا[١٢٢]. علاوة على ذلك، أيد الرأي العام الأمريكي تأييدا ساحقا في البداية التدخل في كوريا. فثلاثة أرباع الذين شملهم استطلاع الرأي (في تموز/ يوليو ١٩٥٠) وافقوا على خطوة ترومان؛ والأهم من ذلك أن اكثر من نصف المؤيدين اعتبروه إجراء ضروريا "لإيقاف روسيا عند حدها"[١٢٣]. أما قرار ماك ارثر بمهاجمة الكوريين الشماليين من الخلف، عبر إنزال القوات في انشون* فقد جعل الشعب الأمريكي يتذوق حلاوة النصر. كان هناك دعم شعبي قوي لقراره بمطاردة الغزاة إلى ما وراء خط العرض ٣٨، الأمر الذي أثار احتمال تغيير النظام في الشمال وإعادة توحيد كوريا[١٢٤]. وقبل وقت قصير من اجتياز طلائع القوات الأمريكية الخط، وصلت نسبة التأييد الشعبي للحرب إلى ٨١٪.

لم يكن الهجوم المضاد الذي شنه الصينيون في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ هو الذي أنقذ كوريا الشمالية من الدمار. فمع أن التأثير الأولي للتدخل الصيني كان دراماتيكيا، حيث حول - لفترة وجيزة - قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى "قطيع دون راع"[١٢٥]، إلا أن القوات الأمريكية امتلكت ما يكفي من القدرة لإنزال الهزيمة بجيش الشعب، الطري العود، بقيادة ماو تسي تونغ. لكن ثلاثة أسباب منعت حدوث ذلك. أولا، المعارضة الصاخبة لحلفاء أمريكا خوفا من احتمال شن ضربة ذرية ضد الصين[١٢٦]. ثانيا، قلق حكومة ترومان من أن تستدعي مثل هذه الضربة هجوما مضادا سوفييتيا ضد أوروبا الغربية[١٢٧]. ومع أن عدد القنابل الذرية التي كانت بحوزة الولايات المتحدة يفوق عددها لدى الاتحاد

* ميناء كوري على البحر الأصفر إلى الغرب من سيول. (المترجم)

السوفييتي بسبع عشرة مرة تقريبا، إلا أن السياسة الأمريكية تقتضي عدم فعل شيء من شأنه أن يفاقم خطر اندلاع "حرب عالمية ثالثة"[١٢٨]. لكن السبب الثالث والأهم تمثل في حقيقة أن الرجل الذي يمكن له مغالبة هاتين العقبتين قد أحبطت مناورته السياسية.

لربما تعتبر سنة ١٩٥١ اللحظة الوحيدة في تاريخ الجمهورية الأمريكية التي كادت أن تلاقي فيها مصير الجمهورية الرومانية. أما الرجل الذي كان سيلعب دور قيصر فهو مهندس اليابان الجديدة، والقائد العام - الآن - لقوات الأمم المتحدة في كوريا، الجنرال دوغلاس ماك رثر. ونظرا لاقتناعه بأن سياسة ترومان المختارة والقائمة على مبدأ "الحرب المحدودة" كانت خاطئة وتسبب الهلاك، فقد عبر "الروبيكون" من خلال الإعلان عن ذلك على الملأ. وفي تحديه لترومان، لم يتمتع بالتأييد الشعبي فقط، بل بدغم الزعامة الجمهورية في الكونغرس، إضافة إلى قسم مهم من الصحافة المحافظة. وحين طرده ترومان من منصبه وعاد إلى الوطن ليلقى استقبال الأبطال، بدا الدستور ذاته معرضا لخطر داهم. وقدمت الحجج والبراهين أحيانا على أن ماك ارثر قد هزم لأنه أخطأ في حساب الاستراتيجية الأمريكية. لكن هذا يظل محل نقاش وخلاف. أخطأ ماك ارثر بالتأكيد حين حسب أن بمقدوره تجاهل أو رفض أوامر قائده. لكن أخطأ قيصر أيضا حين تحدى مجلس الشيوخ الروماني؛ ولم يمنعه ذلك من الوصول إلى قمة السلطة. أما السبب الحقيقي وراء عدم اقتفاء ماك ارثر خطى قيصر فهو وجود خصم مناوئ يفوقه ذكاء وحنكة سياسية.

كره ترومان ماك ارثر منذ أمد بعيد - "مغنية الأوبرا الأولى، الضابط الكبير ذو الخمس نجوم، السيد ماك ارثر"؛ كما كان يلقبه سرا. وبالنسبة للرئيس، كان "دوغلاس الفارغ مغرما بإلقاء الخطب"، و"مولعا بالاستعراض"، ويعتبر نفسه "يد المشيئة الإلهية" - "قنصل حكومة الولايات المتحدة الذي يستطيع فعل ما يريد

ويشتهي"[١٢٩]. ومنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، توقع أن يسعى ماك ارثر إلى إسقاطه من خلال "القيام بمسيرة عظمى عبر البلاد قبل شهر من مؤتمر الحزب الجمهوري"[١٣٠]. ما من شك في أن ماك ارثر كان مذنبا بتهمة "التمرد والعصيان". وأول إثم ارتكبه كان الرسالة التي بعثها إلى المؤتمر الوطني للمحاربين القدماء (في الحروب الخارجية)، التي كان من المفروض أن تتلى على الملأ في الثامن والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٥٠، حيث أدان فيها "أولئك المؤيدين لسياسة التهدئة والانهزامية في آسيا". سحب ماك ارثر الرسالة بطلب من ترومان، لكن ليس قبل أن يتسرب مضمونها إلى الصحافة. الخطيئة الثانية ارتكبها ماك ارثر في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥١، حين أجهض - عمدا - وبالتالي أحبط خطط ترومان التي وضعها بكل عناية لبدء المفاوضات مع الصينيين، وهي خطط لم يعرف بها إلا قبل أربعة أيام - وكان ذلك بالنسبة لبعض المراقبين الأوروبيين شيئا يقترب كثيرا من "المانيفستو"[١٣١]. الخطأ الرابع حدث في الخامس عشر من نيسان/ أبريل، حين تلا زعيم الجمهوريين في مجلس النواب رسالة من ماك ارثر تبرهن على ضرورة استخدام "أقصى قدر من القوة المضادة" للصين، وتستخلص في الختام "عدم وجود بديل عن النصر". شكل ذلك خرقا صارخا للأمر التوجيهي الصادر عن البيت الأبيض في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، الذي طلب من ماك ارثر الحصول على موافقة وزارة الخارجية على كل البيانات والتصريحات العلنية التي يصدرها[١٣٢]. من الناحية التقنية، كانت دعوى ترومان راسخة ويتعذر دحضها. لكن من الناحية السياسية لم تكن كافية. إذ إن من المهم نقص ودحض وتكذيب حجج وبيانات ماك ارثر الاستراتيجية. وفي سبيل هذه الغاية، عمل ترومان بدأب واجتهاد لكسب رؤساء ماك ارثر في هيئة الأركان العامة إلى صفه، ونجح في مسعاه في نهاية المطاف.

حين علم ماك ارثر بقرار طرده من الخدمة في الحادي عشر من نيسان/ أبريل - لا من مبعوث رئاسي، كما كانت النية، بل من أحد المساعدين الذي سمع الخبر من

الراديو بعد مؤتمر صحفي، ليلي واستثنائي، عقد في البيت الأبيض - قرر العودة إلى الولايات المتحدة و "فتح أبواب جهنم"[١٣٣]. لم يجد صعوبة تذكر في ذلك. وعندما ذاع الخبر، عمت مشاعر الغضب والاستياء. وتحدث كبار الجمهوريين عن اتهام الإدارة بالخيانة والتقصير، وهو ما رددت صداه صحيفة "شيكاغو تريبيون". فقد امتدح ماك ارثر بوصفه "أحد أعظم القادة العسكريين منذ ما قبل أيام جنكيز خان"، وباعتباره "ماردا عملاقا"، و"الإله المعبود للشعب الأمريكي"؛ أما ترومان فليس سوى سكير وقزم، يقود "الجبهة الشعبية للحكومة الخاضعة لسيطرة الشيوعيين"[١٣٤]. وخرجت مظاهرات مؤيدة لماك ارثر في العديد من المدن الأمريكية، بدءا بنيويورك، وانتهاء بسان غبرييل في كاليفورنيا، مرورا ببلتيمور وهيوستن. كما قامت الهيئات التشريعية في أربع ولايات بإصدار قوانين تدين قرار الرئيس. وتدفقت البرقيات كالسيل من كافة أنحاء البلاد، عارضت أغلبيتها الساحقة الرئيس ترومان. وانحدرت نسبة المؤيدين للرئيس إلى ٢٦٪؛ في حين أظهر استطلاع لمعهد غالوب أن نسبة المؤيدين لماك آرثر قفزت إلى ٦٩٪. أما مسؤولو البيت الأبيض الذين أطلقوا دعابة تشير إلى أن ماك ارثر سوف يأتي و"يخوض مياه الشط"، و"يحرق" الدستور لتطلق "المدافع ٢١ قنبلة ذرية تحية له"، فكانوا يبذلون قصارى جهدهم للتخفيف من حدة الأزمة السياسية الخطيرة[١٣٥]. إذ لا يمكن التهاون بعودة ماك ارثر. كان أداؤه بارعا عندما ألقى خطابه أمام الكونغرس، نقل فيه النبرة العاطفية المتهافتة من المراءاة الزائفة إلى الوطنية المتحمسة. وشاهده على شاشات التلفزيون ثلاثون مليون أمريكي، وقاطعه نواب الشعب المنتخبون بالتصفيق الحاد ثلاثين مرة. وكما هتف أحد أعضاء الكونغرس المذهولين متعجبا: "سمعنا اليوم الرب يتكلم، كان الرب مجسدا أمامنا، سمعنا صوته!". وعلق أحد أعضاء مجلس الشيوخ قائلا: "راودني شعور بأن الخطاب لو استمر مدة أطول لانطلقت مسيرة إلى البيت الأبيض"[١٣٦]. أما ماك ارثر فقد سار متبخترا في شوارع نيويورك ضمن موكب تلقائي "مرتجل" قيل بأنه استقطب سبعة ملايين أمريكي. كان ذلك نصرا مؤزرا يليق بقيصر.

لكن ترومان هو الذي انتصر أخيرا - لا من خلال مناشدة الرأي العام، بل عبر ضمان دعم رفاق ماك ارثر في السلاح بطريقة هادئة ومنهجية. كانت حجة ماك ارثر تعتمد أولا على أن "الحرب المحدودة" تضعف الروح المعنوية للجنود الأمريكيين في كوريا. وثانيا، على وجوب قيام الولايات المتحدة بتصعيد عملياتها ضد الصين، عبر مهاجمة المطارات الصينية في منشوريا وحصار السواحل الصينية؛ وثالثا، على ضرورة حشد وتعبئة القوات الوطنية الصينية في فورموزا (تايوان) إلى جانب الولايات المتحدة؛ وعلى وجوب قصف المدن الصينية بخمسين قنبلة ذرية[١٣٧]. أما البديل عن "النصر" فهو "سياسة التهدئة" التي سوف "تؤدي إلى حرب جديدة أشد عنفا وضراوة". رد ترومان على حجة ماك ارثر بالقول إن الحرب في كوريا "مناورة روسية" مصممة لتشتيت انتباه الولايات المتحدة عن الوضع في أوروبا الغربية الأكثر أهمية، حيث يمكن للهجوم الشامل على الصين أن يحفز الروس لغزوها[١٣٨]. أما الضربة القاضية على ماك ارثر فكانت نجاح ترومان في إقناع هيئة الأركان المشتركة بدعم رأيه والوقوف إلى جانبه. وساعد على ذلك أن خليفة ماك ارثر، الجنرال ماثيو ريدغواي، سارع إلى تقوية عزيمة القوات الأمريكية في كوريا[١٣٩]. لكن العامل الأهم يظل شهادة رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال عمر برادلي، في جلسة مشتركة للجنتي العلاقات الخارجية والخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ. حيث قدم برادلي الحجة، بأسلوب مؤثر لا يغيب عن الذاكرة، على أن شن حرب شاملة ضد الصين سيترك أوروبا الغربية تحت رحمة السوفييت؛ وستكون "حربا خاطئة في كل شيء: المكان والزمان والعدو"[١٤٠]. ولم يجد ماك ارثر جوابا لذلك. فباعتباره "قائدا ميدانيا"، لم يكن "يعرف كافة التفاصيل" المتعلقة بالموقف في أوروبا، ولا استطاع "التعمق" في "المشكلة الدولية"[١٤١]. قضت هذه الشهادة على ماك ارثر نهائيا. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه جلسات مجلس الشيوخ، تبخرت مصداقية ماك ارثر وأظهر استطلاع للرأي أجري في أواخر أيار/ مايو أن دعم الرأي العام له انخفض إلى نسبة ٣٠٪، في حين أخفقت

جولته لإلقاء الخطب والمحاضرات في تكساس، ولم تتحقق حملة "ترشيح ماك ارثر لمنصب الرئاسة" النتائج المتوخاة[١٤٢]. وهكذا، شعر الليبراليون، مثل والتر ليبمان، الذين أدركوا الخطر المهدد للجمهورية، بالارتياح وتنفسوا الصعداء[١٤٣].

حاول ماك ارثر عبور "الروبيكون"، لكنه غرق قبل الوصول إلى الضفة الأخرى. لقد أخطأ في حساباته السياسية.. لكن هل أخطأ في السؤال الستراتيجي المتعلق بكيفية كسب الحرب في كوريا؟ على الأقل، يمكن إخضاع المنطق الكامن وراء حجته للنقاش[١٤٤]. في البداية، لم تؤد الحرب المحدودة إلى اتفاق سريع مع الصين حسبما أمل ترومان. فقد بدأت محادثات الهدنة في تموز/ يوليو ١٩٥٢؛ ولم تصل إلى أية نتيجة ملموسة لمدة عامين آخرين. ولم ينحصر السبب في فقط العقبة الكأداء الرسمية، أي هل يجب إعادة أسرى الحرب الصينيين والكوريين إلى الوطن بالقوة أم لا[١٤٥]. بل لأن الولايات المتحدة شنت الحرب المحدودة بالتزامن مع محادثات السلام، الأمر الذي طمأن الصينيين ولم يدفعهم للخوف من تصعيد الحرب. ولهذا السبب بالتحديد، جرت مناقشة الاستراتيجية التي نادى بها ماك ارثر بعد شهور قليلة من رحيله. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، طالب ترومان نفسه بإصدار إنذار نهائي، يعلم فيه السوفييت بأن الولايات المتحدة ستحاصر الساحل الصيني وتدمر القواعد الصينية في منشوريا إذا لم يحدث تغيير في السياسة (الصينية) بخلال عشرة أيام. وهذا يعني "شن حرب شاملة. ويعني أيضا أن موسكو، وسان بطرسبورغ، وموكدين، وفلاديفستوك، وبكين، وشنغهاي، وبورت ارثر، وديرين، وأوديسيا، وستالينغراد، ستمحى عن الخارطة، إضافة إلى تدمير كل مصنع في الصين والاتحاد السوفييتي". بعد ثلاثة أشهر، أوصت هيئة الأركان المشتركة "بالاستخدام التكتيكي للأسلحة الذرية"[١٤٦]. وحين انهارت المفاوضات مرة أخرى في الخريف، أرسل خليفة رديغواي، الجنرال مارك كلارك، خطة إلى واشنطن "مصممة لتحقيق نصر عسكري والتوصل إلى اتفاقية هدنة تخضع لشروطنا"؛ كما أثارت الخطة

بشكل سافر إمكانية شن هجمات ذرية "ضد أهداف مناسبة"[١٤٧]. وفكر خليفة ترومان، ايزنهاور، باستخدام الرؤوس الذرية "على نطاق واسع إلى حد كاف" لإنهاء الصراع[١٤٨]. وكان ذلك مماثلا تماما للموقف الذي تبناه ماك ارثر منذ البداية. كما جسد موقف الرأي العام أيضا. وحين سأل أحد استطلاعات الرأي عينة من الأمريكيين هل يؤيدون "استخدام القنابل الذرية (التي تطلق من المدفعية) ضد القوات الشيوعية.. إذا انهارت محادثات الهدنة"، أعلن ٥٦٪ منهم موافقتهم[١٤٩].

لربما كان هذا التهديد المتأخر هو الذي أقنع الصينيين في نهاية المطاف بالتراجع عن موقفهم والقبول بالعودة الطوعية لأسرى الحرب إلى بلادهم. وإذا صح ذلك، فإن هناك ما يبرر استراتيجية ماك ارثر على الأقل جزئيا. إذ لم تنجح الحرب المحدودة في ضمان الوصول إلى نهاية للحرب؛ أما التهديد بالتصعيد واستخدام السلاح الذري فهو وحده الذي حقق الغاية المطلوبة. وأدى نقض ودحض حجج ماك ارثر وطرده من الخدمة من قبل ترومان وهيئة الأركان المشتركة إلى إطالة أمد الحرب لأكثر من عامين آخرين، وإن لم يتعمد أي منهما ذلك. وبحلول الوقت الذي وقعت فيه الهدنة (٢٧ تموز/ يوليو ١٩٥٣) قتل أكثر من ثلاثين ألف أمريكي (رغم انخفاض معدل الإصابات بشكل حاد بعد عام ١٩٥١)[١٥٠]. كما فاق عدد الجرحى هذا الرقم، في حين عانى أكثر من سبعة آلاف مرارة وشقاء الأسر، حيث قضى فيه أكثر من ثلث الأسرى. وقتل حوالي أربعة آلاف جندي من قوات الدول الأخرى المشاركة تحت راية الأمم المتحدة. بينما كانت خسائر كوريا الجنوبية أفدح بكثير، حيث قتل حوالي أربعمائة ألف جندي[١٥١]. والأسوأ من كل ذلك أن النتيجة النهائية كانت التعادل. قسمت كوريا إلى شطرين، وبقيت قوات كوريا الشمالية حيث هي حتى الآن، على بعد مسافة لا تزيد عن خمسة وثلاثين ميلا عن سيول.

ما كشفته الحرب الكورية، بطريقة من الطرق، هو الطبيعة الذاتية المقيدة بشكل واضح ومشهود للجمهورية الأمريكية. فقد امتلكت الولايات المتحدة عام

١٩٥١ القدرة العسكرية والتأييد الشعبي لتوجيه ضربة عسكرية حاسمة ضد الصين بقيادة ماو تسي تونغ. والعديد من القوى الإمبراطورية الأخرى ما كانت لتقدر على مقاومة الفرصة التي أتاحها تفوق أمريكا الهائل في سباق الأسلحة الذرية. لكن ترومان تراجع، والجنرال الذي تحداه تعرض للخذلان وأحبطت مساعيه. لماذا؟ العبرة التي استخلصها هنري كيسنجر وغيره من كوريا هي أن حلفاء أمريكا كانوا بمثابة عقبة أعاقت تحركها مثلما قدموا لها العون. وكما حاجج كيسنجر عام ١٩٥٦: "إما لم يضف الحلفاء سوى القليل لقوتنا المؤثرة أو لم يتبنوا هدفا مشتركا، أو كلا الأمرين معا.. كان علينا مواجهة حقيقة أن الولايات المتحدة وحدها تملك ما يكفي من القوة - داخليا واقتصاديا - لحمل المسؤوليات العالمية، وأن محاولة الحصول على الموافقة المسبقة من حلفائنا لكل خطوة نقوم بها سوف لن تؤدي إلى فعل إجرائي مشترك بل إلى حالة من العجز واللافعل.. يجب أن نحتفظ بحق الفعل والتصرف لوحدنا، أو مع مجموعة من القوى الإقليمية، إذا أملت علينا ذلك مصلحتنا الاستراتيجية"[١٥٢].

ومما لا شك فيه أن الطبيعة التعددية للتدخل في كوريا خلقت بعض الصعوبات. وعلى ما بدا واضحا، لم تكن استراتيجية ماك ارثر هي التي أرادها حلفاء أمريكا في أوروبا أو الكومنويلث. لكن من الجلي أيضا أن ترومان كان سيؤثر خيار الحرب المحدودة حتى وإن دخلت الولايات المتحدة الصراع لوحدها. أما المفارقة فهي أن تصرف ترومان على هذا النحو - دعم وتعزيز سلطة الرئيس والدستور الجمهوري في وجه التحدي الذي شكله ماك ارثر - كان معارضا للإدارة الشعبية. في الشهر الذي طرد فيه ماك ارثر من الخدمة، وصلت نسبة التأييد للحرب إلى ٦٣٪ تقريبا. وبحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، لم يعتقد سوى أقل من نصف الذين استطلعت آراؤهم بأن الحرب في كوريا "تستحق أن تخوضها أمريكا" (انظر الشكل ٤). وتبين أن مشكلة الحرب المحدودة تكمن في محدودية

صبر الرأي العام على احتمالها. وسيتطلب الأمر من الولايات المتحدة خوض حرب طويلة أخرى لتتعلم هذا الدرس، وهذه الحرب لن تنتهي بالتعادل، بل بهزيمة مذلة. أما مفارقة الجمهورية الإمبراطورية فتجسدت في أن النخبة السياسية المدنية – إضافة إلى قسم من النخبة العسكرية – هي التي فضلت الحرب المحدودة، بدلا من عامة الناخبين.

الشكل ٤
التأييد الشعبي للحرب الكورية
١٩٥٠ - ١٩٥٣

Source: John E. Mueller, *War, Presidents and Public Opinion,* Table 3.3, p. 54.

الإمبراطورية تضرب بشدة

"الدرس الحقيقي المستخلص من فيتنام" كان قد تبدى بكل وضوح في كوريا. لكن صناع السياسة الأمريكية اختاروا أن يتعلموا العبر الخاطئة. ولم يكتفوا بالتصميم على التصرف في المستقبل دون العوائق المفترضة التي تجسدها الدول الحليفة والأمم المتحدة فقط، بل عزموا أيضا على التصرف من خلال عملاء لهم بدلا من خوض الصراع بأنفسهم. وهذا ما جعل الأمور أسوأ حالا عوضا عن تحسينها. لربما كان بمقدور المقاربة للمشكلة، تبعا للنموذج الكوري، تحقيق

نتيجة التعادل على شكل خط فاصل يقسم بين الشمال والجنوب. فالمقاربة الأكثر محدودية للإمبراطورية محكوم عليها مسبقا بالفشل الذريع.

ليس ثمة حاجة هنا لحكمة إدراك الحدث بعد وقوعه. في رواية غراهام غرين النبوئية "الأمريكي الهادئ"، التي كتبها حين كانت الولايات المتحدة ما تزال تقدم المساندة والدعم للحكم الاستعماري الفرنسي المحكوم عليه بالسقوط والهلاك، تجسدت المواقف الأمريكية تجاه الهند الصينية في شخصية بايل، الذي أخفق في رؤية حقيقته "الاستعمارية"، مثله مثل الراوي البريطاني المتشكك الساخر، والذي عقد معه أواصر الصداقة (وكان - رمزيا - قوادا له):

كان [بايل] يتحدث عن القوى الاستعمارية القديمة - إنكلترا وفرنسا، وكيفية الفوز بثقة الآسيويين. هنا، أتت أمريكا بيديها النظيفتين.

قلت: "هاواي، بورتوريكو، نيو مكسيكو".

.. قال.. هنالك على الدوام قوة ثالثة متحررة من شيوعية ولم تلوثها المطامح الاستعمارية - دعاها الديمقراطية الوطنية؛ عليك فقط أن تجد قائدا وتحفظه آمنا من القوى الاستعمارية القديمة[١٥٣].

فشل بايل في إدراك حقيقة أن هذا البحث عن متواطئين من الأهالي المحليين هو أسلوب إمبراطوري في جوهره، وفي اكتشاف أن غرس مثل هذه القوة الثالثة دون التزام طويل الأجل لا بد أن يؤدي إلى كارثة في النهاية. وفي محاولة لإقناعه بذلك، عقد الراوي دوما مقارنات واضحة مع البريطانيين في الهند وبورما: "لقد زرت الهند يا سيد بايل، وأعرف الضرر الذي يسببه الليبراليون. لم يعد لدينا حزب ليبرالي - لقد أصابت الليبرالية بعدواها كافة الأحزاب الأخرى. نحن جميعا إما محافظون ليبراليون أو اشتراكيون ليبراليون: نتمتع كلنا بضمير حي.. نحن نذهب ونغزو البلد: القبائل المحلية تؤيدنا: نرفع بيرق النصر: لكن.. [في بورما] صنعنا السلام.. وتركنا

حلفاءنا يصلبون وتقطع أوصالهم. كانوا أبرياء. حسبوا أننا سنبقى. لكننا ليبراليون ولم نرغب بأن نعذب ضميرنا"[١٥٤].

الفيتناميون الجنوبيون الذين تصرفوا على أساس أن الأمريكان سيبقون في البلد - وكانوا سيدافعون عن تقسيمها حسب النموذج الكوري على أقل تقدير - قللوا من تأثير القوة المتعاظمة لليبرالية والضمير الحي داخل النخبة الأمريكية. حتى أن ضابطا أمريكيا شابا مثل فيليب كابوتو، الذي أكد صراحة بأنه "يحارب.. البرابرة الجدد الذين عرضوا للخطر مصالح روما الجديدة في المناطق النائية"، قد فعل ذلك بنبرة اعتذارية غريبة[١٥٥]: "لربما كان هذا من تأثير دروس الحقوق المدنية التي تلقيتها من جدتي، لكنني شعرت بالقلق [عند تفتيش إحدى القرى الفيتنامية]، وكأنني قاطع طريق أو واحد من الجنود البريطانيين المستأسدين على الضعفاء، حين كانوا يقتحمون بيوت الأمريكيين خلال الثورة.. ابتسمت ببلاهة وأظهرت بأنني أصلح ما أحدثناه من فوضى وخراب قبل أن نغادر. انتبهي يا سيدتي، نحن لسنا كالفرنسيين. نحن جنود أخيار صالحون من جيش الولايات المتحدة. يجب أن تتعلمي كيف تظهرين الحب لنا. نحن الأمريكان نرغب بأن يبادلنا الناس الحب. لسوف ندمر هذا المكان إذا دعت الضرورة، لكننا سنعيد الأمور إلى نصابها"[١٥٦]. تأثيرات مثل هذا الإنكار للتوجهات الإمبراطورية أصابت الاستراتيجية الأمريكية بالشلل في نهاية المطاف. وبخلال فترة وجيزة، بدأت الحقيقة - نادرا ما يكون جنود الإمبراطورية محلا للحب والتقدير - تتوضح وتتجلي وتدرك؛ وكما قال أحد المحاربين القدماء الذين تحرروا من إسار الوهم: "يفترض بأننا سننقذ هؤلاء ونخلصهم، لكن من الواضح أنهم لا ينظرون إلينا باعتبارنا منقذين ومخلصين. لم يظهروا لنا الحب قط. وحين ندخل قرية لا يستقبلنا سكانها بالترحيب والأعلام والورود، ولا تسارع الفتيات لتقبيلنا عندما نسير في موكب النصر. 'آوه، ها هم الأمريكان الملاعين مرة أخرى. يا إلهي، متى سيتعلمون الدرس'"[١٥٧].

اعتاد المخططون الحربيون الأمريكيون تعريف النجاح العسكري تبعا لنسبة خسائر العدو إلى خسائرهم؛ وبالتالي ظهرت المقاييس المريعة مثل "العدد الصافي للقتلى" و"معدل القتل". وكما يظهر (الشكل ٥)، فإن ذروة النجاح العسكري الأمريكي - تبعا للمعايير الأمريكية - قد تحققت في عام ١٩٦٧ أو ١٩٦٨؛ وبحلول عام ١٩٧١، بدا واضحا أن الولايات المتحدة تخسر الحرب. بالطبع، تفاوتت ردود الفعل تجاه مثل هذه الحسابات بين القبول الساذج والرفض المتزمت القاطع. فحقيقة النجاح العسكري تحددها أيضا النسبة التي خسرها كل طرف من القوة البشرية، والأهم من ذلك الروح المعنوية للمقاتلين والمدنيين في كل طرف. في النهاية، من الأهم لكل جانب دفع الآخر إلى الاستسلام أو الفرار من الميدان بدلا من إنزال الخسائر به[١٥٨]. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قد أنزلت عددا أكبر من الإصابات بمقاتلي فيتنام الشمالية والفيتكونغ طيلة مدة الصراع، مقارنة بعدد الإصابات بين جنودها وجنود فيتنام الجنوبية. لكن مع انخفاض عدد القوات الأمريكية المتواجدة في فيتنام، وضعف إرادة الأمريكيين وعزمهم على التضحية بحياة المزيد من الجنود، انقلب الميزان لصالح عدوهم الأكثر التزاما وتصميما وعزيمة.

هل كان بالمستطاع كسب حرب فيتنام لو استخدمت الولايات المتحدة أساليب أكثر وحشية؟ برأي العديد من المحللين العسكريين الأمريكيين، فضحت فيتنام عيوب ومثالب مفهوم الحرب المحدودة. وضع الجنرال وليام ويستمورلاند، الذي قاد القوات الأمريكية المقاتلة حتى عام ١٩٦٨، اللوم على سياسة "الرد التدريجي الخرقاء"، التي اعتقد بأنها منعت الولايات المتحدة من العثور على حل سريع وحاسم للصراع[١٥٩].

الشكل ٥
العدد الصافي للقتلى ومعدل القتل
فيتنام
١٩٦٦ - ١٩٧٢

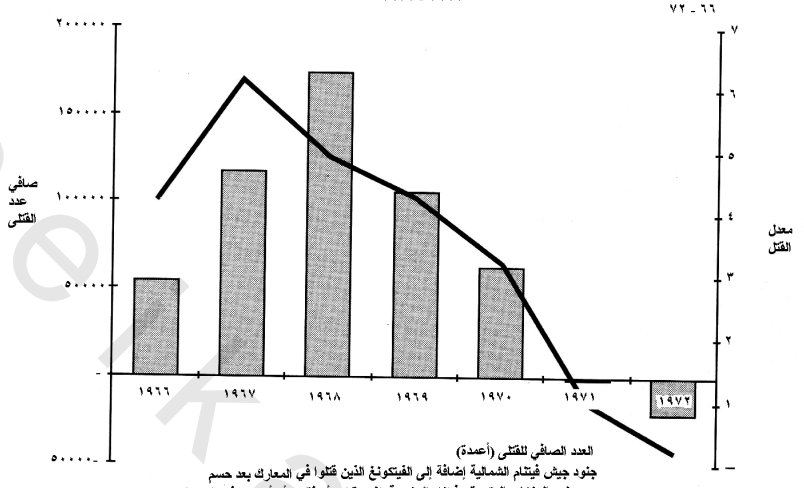

العدد الصافي للقتلى (أعمدة)
جنود جيش فيتنام الشمالية إضافة إلى الفيتكونغ الذين قتلوا في المعارك بعد حسم
عدد جنود الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية الذين قتلوا أو فقدوا أو أسروا في المعارك
معدل القتل (خط)
عدد جنود فيتنام الشمالية إضافة إلى الفيتكونغ الذين قتلوا أو فقدوا أو أسروا في المعارك
مقسوما على عدد جنود الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية الذين قتلوا أو فقدوا أو أسروا في المعارك

Source:http://www.vietnamwall.org/pdf/casualty.pdf

أما الجنرال بروس بالمر فقدم الحجة على أن "استخدام القوة الجوية بشكل تدريجي ضد فيتنام الشمالية انتهك العديد من مبادئ الحرب"[١٦٠]. وألقى الكولونيل هاري سومرز باللائمة على المخططين العسكريين الأمريكيين بسبب تركيزهم على مطاردة رجال حرب العصابات من الفيتكونغ الذين نشروا لعرقلة ومشاغلة الجيش الأمريكي لحين إرسال الفرق العسكرية الأكبر حجما من الشمال. أنهك الأمريكيون أنفسهم في هذا الجهد "المضاد للمتمردين ورجال حرب العصابات"؛ في حين كان من المتوجب عليهم الزحف نحو لاوس لإغلاق منافذ تسلل العدو وطرقه المتجهة جنوبا، وترك مهمة قتال الفيتكونغ إلى قوات فيتنام الجنوبية[١٦١]، وردد هذا الرأي وزير الدفاع جيمس شلسنجر، حيث كتب يقول فيما بعد: "يتمثل أحد الدروس المستخلصة من الحرب الفيتنامية في ضرورة اختراق قلب قوة العدو؛ وتدمير

قواته العسكرية، بدلا من الاكتفاء بصد هجماته أو التورط إلى ما لا نهاية في عمليات عسكرية ثانوية"[١٦٢]. وتبعا للأدميرال توماس مور، كان ينبغي على الولايات المتحدة "القتال في الشمال، حيث الكل أعداؤها، وحيث لا يشعر جنودها بالقلق حين يتساءلون هل هم يطلقون النار على مدنيين ليسوا من الأعداء أم لا.. إن السبب الوحيد لخوض الحرب هو قلب نظام الحكم غير المرغوب فيه"[١٦٣].

على المستوى التكتيكي أيضا، كان بالإمكان خوض الحرب بفاعلية أكبر وكفاءة أعظم. فالجنود الأمريكيون الذين تدربوا على قتال الجيش الأحمر في وسط أوروبا احتاجوا إلى وقت طويل للتكيف مع القتال في الجبال المكسوة بالأدغال والحقول الموحلة في فيتنام، وتعلم الفنون الغامضة لحرب العصابات[١٦٤]. ولم يسهل هذه العملية نظام الخدمة لمدة سنة واحدة، الذي أربك الوضع، وأضعف الروح المعنوية، ودمر تلاحم وتماسك الوحدات القتالية، وقلص حجم الخبرة المشتركة والمعرفة الجمعية[١٦٥]. لكن في نهاية المطاف أظهر الأمريكيون فعلا علامات دالة على نجاحهم في حل المشكلات ومواجهة التحديات العملياتية والتكتيكية للحرب. سخر الفيتناميون الشماليون من فشل ولا جدوى "الأسلحة [الأمريكية] المتقدمة، وأجهزتها الإلكترونية وغير ذلك من المعدات الحديثة" في مواجهة الشعب المعبأ والمهيأ للقتال[١٦٦]. لكن في المراحل الختامية للحرب، استخدم الأمريكيون الحوامات الحربية، والقنابل "الذكية"، والقصف الشامل بواسطة قاذفات "ب٥٢"، وألحقوا بعدوهم دمارا جسيما. كان هذا الأسلوب من القصف العنيف هو الذي أباد قوة العدو الفيتنامية في عيد الفصح من عام ١٩٧٢[١٦٧].

كانت هناك طرائق أخرى لتحسين وتعزيز المجهود الحربي. إذ لم تكن سلسلة القيادة واضحة المعالم: القائد العام للقوات الأمريكية في المحيط الهادي، هو الذي أدار من هاواي الحرب الجوية على فيتنام الشمالية، في حين كان القائد العام "للقيادة العسكرية الأمريكية المساعدة - فيتنام" هو المسؤول عن إدارة العمليات في

فيتنام الجنوبية. كان بالمستطاع جمع المعلومات الاستخبارية بشكل أفضل[١٦٨]، ونظرا لأهمية الارتباط والتنسيق بين الولايات المتحدة وحكومة فيتنام الجنوبية التي تقدم لها الدعم والمؤازرة، كان من الممكن تحسين التنسيق بين القيادة العسكرية الأمريكية والبعثة الديبلوماسية الأمريكية[١٦٩]. لكن حتى لو تضاعفت كفاءة الإدارة الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية للحرب، لما أمكن تجاوز العائق السياسي الجوهري للنجاح: تدهور شعبية الحرب. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧- بعد سنتين ونصف فقط من وصول طلائع قوات "المارينز" للدفاع عن مطار دانانغ[١٧٠] - فاق عدد الناخبين الرافضين للحرب أولئك المؤيدين لها (انظر الشكل ٦). التفسير التقليدي لهذا التدهور في تأييد الحرب أشار إلى أن السبب يعود إلى ارتفاع عدد الضحايا الأمريكيين. هنالك بالتأكيد علاقة سطحية - وإحصائية في واقع الأمر - بين العاملين المتغيرين[١٧١]، لكن محددات التأييد الشعبي للحرب أشد تعقيدا مما تفترضه مثل هذه الحسابات. الخسائر البشرية في فيتنام لم تكن أعلى بشكل استثنائي مقارنة بالحروب الخارجية الأخرى التي خاضتها الولايات المتحدة. فالعدد الإجمالي للأمريكيين الذين قتلوا في ميادين المعارك عام ١٩٦٧ لم يتجاوز ٩٣٧٨، أي أقل من نسبة ٢,٥٪ من إجمالي عدد القوات الأمريكية في فيتنام. وفي المحصلة الإجمالية، لم تتجاوز نسبة العسكريين الأمريكيين الذين قتلوا في جنوب شرق آسيا ١,٤٪ من ٨,٧ مليون فرد خدموا هناك؛ في حين بلغت نسبة الذين أصيبوا بجروح خطيرة تسببت في عاهات مستديمة ٢,٢٪. كانت الحربان العالميتان أكثر دموية وفتكا. أما المشكلة الحقيقية فكمنت في ارتفاع نسبة الأمريكيين الذين شككوا بوجود مبرر للتضحية حتى بهذا العدد القليل من أجل تحقيق أهداف الحرب عام ١٩٦٧. الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بأهداف أمريكا في فيتنام، والافتقار إلى الثقة بإمكانية تحقيقها بسرعة، وإلى القناعة بأن الأهداف المعلنة تستحق التضحية لأجل طويل: تلك هي العوامل التي سببت تراجع وتدهور تأييد

الرأي العام للحرب، وذلك مع ارتفاع عدد القتلى - بثبات - نحو ذروته الإجمالية، التي لم تقل عن خمسين ألفا.

الشكل ٦
حرب فيتنام:
الخسائر البشرية والتأييد الشعبي

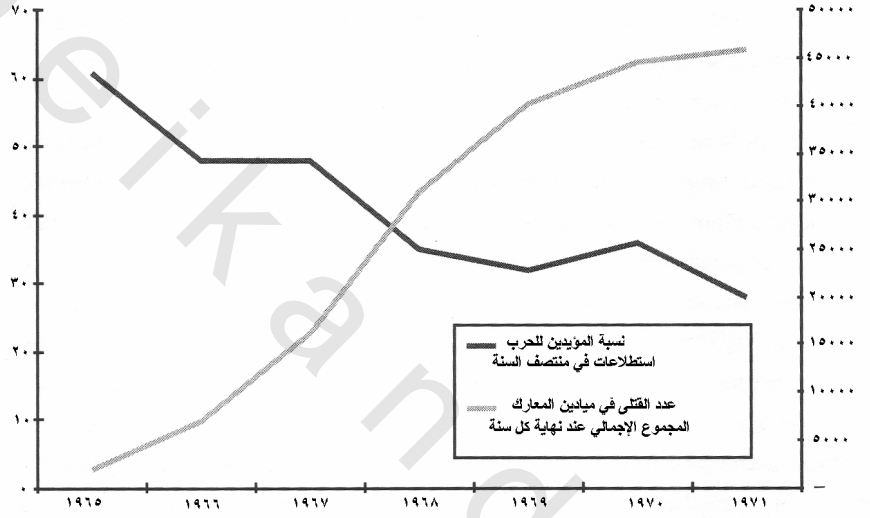

Source: John E. Mueller, *War, Presidents and Public Opinion,* Table 3.1, p. 45f.

من الصعب القول أيهما السبب وأيهما النتيجة. هل تدهور شعبية الحرب هو العامل الذي استحث ليندون جونسون على السعي إلى مفاوضات السلام، أم العكس هو الصحيح. هنالك من يقدم الحجة على أن المجتمع الأمريكي في الستينات لم يكن قادرا على متابعة مثل هذه الحرب نحو نهايتها الناجحة[١٧٢]. لكن هناك ما يثبت الافتقار إلى القيادة السياسية المؤثرة. لقد فشل جونسون في تقديم الحجج والبراهين القادرة على إقناع الرأي العام أو الكونغرس بتأييد الحرب[١٧٣]. والأسوأ من ذلك أنه تبنى منذ عيد الميلاد في عام ١٩٦٥ استراتيجية السعي لمفاوضات السلام من خلال وقف الحرب الجوية ضد هانوي. وثبت أن هذه المناورة، التي

تكررت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، كانت كارثية. فالإشارة إلى استعداد أمريكا للقبول بتسوية سلمية، شجعت الفيتناميين الشماليين على الاستمرار في القتال، في حين خلقت توقعا داخل الولايات المتحدة بأن نهاية الحرب وشيكة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تتجاوز نسبة المناهضين للحرب نسبتهم في الشهر التالي. لكن حتى في أوائل عام ١٩٦٨ لم يكن الأوان قد فات بعد. فأكثر من ٤٠٪ من المقترعين ما زالوا يعتقدون بأن "الشيوعيين سوف يستولون على فيتنام ثم ينتقلون إلى مناطق أخرى من العالم" إذا انسحبت الولايات المتحدة من المعركة[١٧٤]. ولم يكن العريف جاك سويندر (من البحرية) الأمريكي الوحيد الذي اعتقد أن من الأفضل "القتال لوقف الشيوعية في فيتنام الجنوبية بدلا من التصدي لها في كينكايد أو همبولت أو بلو ماوند أو كانساس"[١٧٥]. كان ويستمورلاند يوقع خسائر فادحة بالعدو وذلك مع إخفاق هجوم رأس السنة (القمرية) الفيتنامية الذي شنه الشماليون. أما الخطأ الفادح فقد ارتكبه كل من وزير الدفاع الجديد، كلارك كليفورد، حين رفض إرسال مزيد من الجنود، وجونسون عندما قرر إعلان وقف جزئي آخر للقصف على أمل بدء محادثات السلام. ومنذ ذلك الحين، تمثلت السياسة الأمريكية في البحث عن مخرج مشرف - ثم عن أي منفذ للخروج من فيتنام.

ذلك هو الهدف الذي سعى نيكسون وكيسنجر لتحقيقه بحماس عظيم ومهما كان الثمن. أما قصف كمبوديا سرا بينما يجري التفاوض - سرا أيضا - مع لي دوك ثو في باريس فكان أسلوبا ميكيافيليا مزدوجا. لكن الموقف الذي ورثه الاثنان عن جونسون كان يائسا ويستحيل إنقاذه. في نهاية المطاف، كان توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، بمثابة الحكم بالإعدام على نظام فيتنام الجنوبية، الذي تدخل الأمريكيون أصلا لإنقاذه، في حين أن "الدمار الإضافي" الذي ألحقته الولايات المتحدة بكمبوديا لم يفعل شيئا لمنع وقوع البلد في قبضة أشد الأنظمة الشيوعية في آسيا وحشية وضراوة. بخلال بضعة أيام

(نيسان/ أبريل ١٩٧٥) سقطت بنوم بنه بيد الخمير الحمر وفر آخر الأمريكيين من سايغون. الإذلال الذي لحق بـ"الإمبراطورية/الإمبريالية" الأمريكية - وهو تعبير ازدرائي تكرر الآن في الصحافة الأمريكية بالوتيرة نفسها التي رددته فيها الصحافة الصينية - بدا كاملا وساحقا. وما دعي ذات مرة بـ"عبء الرجل الأبيض"، أعيد تصنيفه تحت عنوان "مسؤوليات القوة"، حسبما قال السيناتور وليام فولبرايت - متحسرا - في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨[١٧٦]. لكن حين نأخذ بالاعتبار كل العوامل مجتمعة، نجد أن الأمريكيين قد فضلوا في الواقع "لامسؤولية الضعف".

كان هناك أولئك الذين أقروا بما توقعه غرين منذ البداية: الولايات المتحدة هي وريثة الإمبراطورية الأوروبية في فيتنام. كتب قائد إحدى الفصائل المقاتلة، ماريون لي كيمبنر قبل ثلاثة أشهر من مقتله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، يقول: "[إذا] جعل منا ذلك شرطي العالم، فليكن. وهذا لن يكون عبئا أثقل من الحمل الذي تنكبته بريطانيا منذ عام ١٨١٥ وحتى ١٩١٥، ولدينا سبب أكثر وجاهة لقبوله، نظرا لأن البريطانيين لم يتعرضوا طيلة هذه المدة لخطر الإبادة الشاملة أو الإخضاع الكامل كما يحدث لنا فعلا هذه الأيام"[١٧٧]. لكن ظلت حالة إنكار الإمبراطورية متشبثة بتفكير الكثيرين. لويس جي. هيل، مثلا، أصر على أن أمريكا "لم تكن تحارب في الهند الصينية لأسباب إمبراطورية.. لم نكن نقاتل هناك لأننا نريد زيادة ما نملكه من مناطق وأراض أو لبناء إمبراطورية"[١٧٨]. وعلى العكس من ذلك، كانت حرب فيتنام حالة بسيطة للهوية المغلوطة. إذ ارتكب كل من كيندي وجونسون خطأ مأساويا باعتبار نظام فيتنام الشمالية مجرد أداة في يد الشيوعية الدولية، إمبراطورية الشر التي تعهدت الولايات المتحدة باحتوائها[١٧٩]. لكن تبين فيما بعد أن النظام يستمد وحيه الملهم من المشاعر الوطنية المتحمسة؛ ألم يستشهد هوشي منه نفسه بإعلان الاستقلال الأمريكي ويطريه ويستحسنه؟[١٨٠].

وعلى عكس ذلك، لم تكن حكومة سايغون تستحق الدعم الأمريكي[١٨١]. على أية حال، وكما أدرك الآن بعض المحللين البارزين، مثل جورج ف. كينان وآرثر شلسنجر (الابن)، لم تتمتع الهند الصينية إلا بأهمية استراتيجية هامشية[١٨٢]. الاستنتاج الذي يجب استخلاصه واضح لا لبس فيه، وتوصل إليه نيكسون فعلا في "المبدأ" الذي أعلنه في غوام. يجب على أمريكا أن تحارب فقط حين تكون مصالحها القومية على المحك؛ وبالتالي ينبغي على الأنظمة المعرضة للخطر والتي تتطلع إلى الولايات المتحدة لإنقاذها أن تقوم بالعمل القذر بمفردها.

ذاعت هذه الآراء على أوسع نطاق مع حلول النهاية المخزية للتدخل الأمريكي في الهند الصينية. في عام ١٩٧٤، وافق ٤٠٪ من الذين استطلعت آراؤهم على "أن على الولايات المتحدة الاهتمام بمصالحها الدولية الخاصة بها، وأن تترك لكل دولة أخرى أمر الاهتمام بمصالحها". بعد عشر سنوات لم تتجاوز نسبة الذين أيدوا هذا الرأي ١٨٪[١٨٣]. وأجمعت الآراء عام ١٩٧٨ على أن حرب فيتنام "كانت أكثر من مجرد خطأ؛ فهي خطيئة جوهرية ولا أخلاقية"[١٨٤]. ظهرت سلسلة من الأفلام التي ركزت الانتباه على ذلك. وبالرغم من ميزانياتها الضخمة تبعا لمعايير هوليود - كما كانت الحال مع فيلم "القيامة الآن" مثلا - إلا أنها أثبتت بشكل حاسم أن المبررات الاقتصادية للأفلام الحربية تتفوق في المنطق السليم على مثيلاتها في الحروب الحقيقية. فبحسب أكثر التقديرات حذرا وتحفظا، كلفت حرب فيتنام أكثر من مائة مليار دولار، جرى تمويل معظمها عبر الاقتراض؛ وبين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢، زاد إجمالي الدين الفيدرالي ليصل تقريبا إلى المبلغ نفسه الذي أنفق على الحرب. صحيح أن ذلك لا يمثل زيادة ضخمة في الدين العام مقارنة بما سيحدث في العقود التالية. فأكبر عجز في الميزانية خلال سنوات حرب فيتنام تجاوز قليلا ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أي أقل من العجز في ميزانية عام ٢٠٠٣. وبهذا المعنى، لم تؤد حرب فيتنام إلى أكبر عجز في ميزانية الولايات المتحدة مثلما لم تكن الحرب التي

سقط فيها أكبر عدد من الضحايا الأمريكيين. لكن حقيقة اضطرارها لإنفاق هذه المبالغ الضخمة في الخارج ستفرز - كما ثبت لاحقا - عواقب ومضامين خطيرة بالنسبة لما افترض أنه الملاذ النقدي للنظام المالي العالمي الذي ابتكر في بريتون وودز. في الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٧١، قبل حوالي سنة ونصف السنة من رحيل آخر القوات الأمريكية من فيتنام، اعترف نيكسون بنهاية التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة وذلك من خلال قراره "بإغلاق نافذة الذهب"، منهيا قابلية الدولار للتحويل ومبشرا بحقبة جديدة من تعويم معدلات الصرف. من المهم أن نتذكر أن ضغط الأوروبيين - لا سيما الفرنسيين - على الدولار هو الذي سدد الضربة القاضية لاتفاقية بريتون وودز، متحدين بذلك مكانة الدولار (دون القضاء عليها) كعملة الاحتياطي المهيمنة في العالم. الإخفاق في فيتنام فعل أكثر من مجرد إعادة تحديد المواقف الأمريكية تجاه العالم، ودفع العديد من الأمريكيين نحو إنكار العولمة في حقبة ما بعد الحرب. إذ غير أيضا مواقف العالم تجاه الولايات المتحدة، وأطلق موجة من مشاعر العداء لأمريكا (حتى داخل الطبقة المثقفة في أوروبا الغربية) سوف تستمر إلى نهاية الحرب الباردة، بغض النظر عن فظائع ممثلي الأنظمة الشيوعية في مختلف أرجاء العالم. الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية فشلت فشلا ذريعا حين لعبت الولايات المتحدة دور إمبراطورية الشر. ولا غرابة في أن يكون أنجح الأفلام السينمائية في فترة ما بعد الحرب الفيتنامية فيلما من الخيال العلمي، حيث دعي المشاهدون للتماهي مع مجموعة مهلهلة من المقاتلين في سبيل الحرية، يكافحون مع "تحالف ثوري" خاسر وضعيف ومضطهد ضد إمبراطورية شريرة في المجرة. في "حرب النجوم"، عبر جورج لوكاس بشكل مثالي عن التوق الأمريكي إلى عدم البقاء في الجانب المظلم من الإمبراطورية. ومن الدلالات التي لا تفتقد الأهمية، كما كشفت ملحمته السينمائية بعد جيل كامل، أن زعيم الأشرار دارث فيدر كان في شبابه جيدي نايت، ممثل النمط النموذجي الأمريكي.

القياصرة الصغار

يمكن بالطبع أن نعزو مسؤولية الفشل في آسيا إلى بعد المسافة بين كوريا وفيتنام عن الولايات المتحدة. لكن حتى في "حديقتها الخلفية" - أمريكا اللاتينية والكاريبي - فوجئت الولايات المتحدة بصعوبة نجاح الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية. ومثلما حدث في الماضي، كلما أسقط نظام حكم يساري بمساعدة أو موافقة أمريكا، استبدل - عموما - بديكتاتورية عسكرية باعد مسلكها الإجرامي الشقة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية. حدث هذا في غواتيمالا (١٩٤٥)، وجمهورية الدومينيكان (١٩٦٥)، وتشيلي (١٩٧٣)[١٨٥]. وفي سبيل تبرير قراره بإرسال الجنود الأمريكيين إلى سانتو دومينغو، قدم جونسون العذر البلاغي التقليدي القائم على إنكار المطامح الإمبراطورية: "على مر سنوات تاريخنا دخلت قواتنا إلى أراض ودول عديدة، لكنها عادت دوما حين انتفت الحاجة إليها. لأن هدف أمريكا لم يكن أبدا أخذ الحرية، بل إعطائها للآخرين؛ لا تدمير السلام بل تعزيزه وترسيخه؛ لا احتلال الأرض بل إنقاذ الأرواح على الدوام"[١٨٦]. أما السجل اللاحق للأنظمة الديكتاتورية التي نصبت في كل بلد فيسخر من هذه الكلمات. لكن أشد ما يحير فعلا هو إخفاق الولايات المتحدة في القيام بتدخل ناجح في بلد قريب جغرافيا، وواعد اقتصاديا، ومهم استراتيجيا، بحيث لا تعادله أي من الدول الأخرى، ألا وهو كوبا. لم يقتصر الأمر على عجز الولايات المتحدة عن منع ثورة فيدل كاسترو الشيوعية من تحقيق النجاح والنصر عام ١٩٥٩ فقط، بل فشلت بشكل مخز ومذل في القيام بانقلاب مضاد بواسطة اللاجئين المناهضين لكاسترو بعد سنتين (عملية خليج الخنازير المخفقة)، في تشرين الأول/ أكتوبر وصلت إلى شفا حرب عالمية ثالثة حين أرسل السوفييت صواريخهم النووية إلى الجزيرة[١٨٧]. ولم يتمكن الأخوان كيندي من تجنب ما كان فعلا "مقامرة جهنمية" - أي غزو الولايات المتحدة لكوبا - وضمان سحب الأسلحة السوفييتية بشكل

سلمي إلا بعد أن عرضا - سرا - سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا[١٨٨]. ما كشفته أزمة الصواريخ الكوبية هو أنه عندما تواجه قوتان عظميان بعضهما بعضا "وجها لوجه"، تكتشفان أن كلا منهما تشبه الأخرى. نعرف الآن أن الطرفين ترددا في المواجهة؛ نتيجة مفاجأة معرفة الآخر ربما[١٨٩].

الجدول (٣)

الأفلام السينمائية التي تناولت حرب فيتنام - إجمالي إيرادات شباك التذاكر

اسم الفيلم	تاريخ العرض الأول	إجمالي إيرادات شباك التذاكر (دولار أمريكي)
العودة للوطن	شباط/فبراير ١٩٧٨	٣٢،٦٣٥،٩٠٥
صائد الغزلان	كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨	٤٨،٩٧٩،٣٢٨
القيامة الآن	آب/أغسطس ١٩٧٩	٧٨،٧٨٤،٠١٠
الفصيلة	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦	١٣٨،٥٣٠،٥٦٥
السترة المعدنية	حزيران/يونيو ١٩٨٧	٤٦،٣٥٧،٦٧٦
هامبرغر هيل	آب/أغسطس ١٩٨٧	١٣،٨٣٩،٤٠٤
صباح الخير يا فيتنام	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	١٢٣،٩٢٢،٣٧٠
ضحايا الحرب	آب/أغسطس ١٩٨٩	١٨،٦٧١،٣١٧
ولد في الرابع من يوليو	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩	٧٠،٠٠١،٦٩٨
بعث القيامة الآن	آب/أغسطس ٢٠٠١	٤،٦٢٦،٢٩٠
كنا جنودا	آذار/مارس ٢٠٠٢	٧٨،١٢٢،٧١٨
الأمريكي الهادئ	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	١٢،٩٨٨،٨٠١
المجموع الإجمالي		**٦٦٧،٤٦٠،٠٨٢**
الإيرادات الإجمالية لسلسلة أفلام حرب النجوم	أيار/مايو ١٩٧٧	١،٨٠٢،٥٤٤،٢٨٨

في الحقيقة لم تكن أي من الإمبراطوريتين المناهضتين للإمبراطورية مهتمة بما يكفي بكوبا للمخاطرة بمبارزة نووية. أما المستفيد الأكبر من هذه الأزمة فكان ديكتاتورا صغيرا. ولن تكون مثل هذه النتيجة فريدة متفردة، فقد حدثت قبلا وستحدث دوما. وطالما ظلت القوى العظمى تتنافس من خلال العملاء والوكلاء والأتباع، فإن الدول الصغرى هي التي ستخضع لأشباه قيصر، ولربما إلى أشباه كاليغولا* في أغلب الحالات.

* إمبراطور روماني (٣٧- ٤١م) اشتهر بحكمه الاستبدادي. (المترجم)

opeikandl.com